

حالة الصحافة والإعلام في مصر

التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر
خلال الفترة (أبريل - يونيو) 2025



المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي عن حالة الصحافة والإعلام في مصر

التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في

مصر

خلال الفترة (أبريل - يونيو) 2025

اسم الجهة الناشرة: المرصد المصري للصحافة والإعلام

تاريخ الإصدار: يوليو 2025

إعداد وتحرير

عصام ناصر

تدقيق لغوي

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

الصفحة	العنوان	الرقم
4	المقدمة	1
5	البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير	2
8	الملخص التنفيذي	3
13	المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الثاني من عام 2025	4
19	المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من عام 2025	5
35	المحور الثالث: أبرز الأحداث خلال الربع الثاني من عام 2025	6
40	توصيات	7

المقدمة

يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقرير ربع سنوي، يتناول بالرصـد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال ربع العام المنصرم (أبريل - يونيو) 2025، كما يغطي أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا على تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام؛ وأبرز الانتهاكات خلال الفترة نفسها، بما فيها النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، وكذلك الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الفترة محل الرصد، ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسبل الحد من الانتهاكات. ولا يكتفي المرصد بمراقبة الانتهاكات، وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها؛ بل يقدم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مَلَفّ الصحافة والإعلام في مصر؛ مُستعيناً بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

المنهجية

مصادر عملية الرصد

1 - الرصد المباشر للأحداث: ذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2 - ما يرد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3 - البحث عبر الأرشيف الرقمي: للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين/ات معينين/ات بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق

1 - التوثيق المباشر: من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن أو مع من يمثلهم/ن قانونياً، وتدوين شهادتهم/ن وفق آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، وتوثيق ما تعرضوا/ن له من انتهاكات.

2 - التوثيق غير المباشر: نلجأ إليه متى تعذر التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، وذلك من خلال ما ذكرته الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصدقية عبر صفحاتها الرسمية، مع تحري صحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

المدى الزمني للتقرير

يلتزم التقرير الربع سنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال ثلاثة شهور، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.

وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقرير، والتقارير الدورية الشهرية، وذلك لأن المرصد يقوم بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفصيلها بشكل مستمر. وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملاً يتغيّر على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

تصنيف الانتهاكات

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها؛ إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية).

وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1 - أضرار جسدية

التعرض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

2 - أضرار معنوية

قبض: عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.

احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/ة-الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/ة-الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز معين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.

التعدي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة-الإعلامي/ة.

3 - أضرار مهنية

منع التغطية الصحفية: منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.

منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائل مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المنتميين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النقابة.

منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

الفصل التعسفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.

حجب المواقع الإلكترونية: باستخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي -سواء إقليمي أو محلي- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر أحياناً عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

مسح محتوى: إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية ضد الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال جرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنایات ضد صحفيين/ات في قضايا تتعلق بعملهم/ن الصحفي.

تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجلة بمنع دخول البلاد).

5 - أضرار وظيفية وإدارية

إجراء إداري تأديبي: هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

6 - أضرار مادية

إتلاف أو حرق معدات صحفية: إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة إلى المحكمة المُختصة.

فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المُستأنفة والجنایات.

الملخص التنفيذي

أولاً: استقرار الانتهاكات والنشاطات

شهد الربع الثاني من عام 2025 وقوع عدد 168 انتهاكاً، توزعت هذه الانتهاكات من حيث النوع الاجتماعي، كالتالي: 87 انتهاكاً بحق صحفيين وإعلاميين، وعدد 68 انتهاكاً بحق صحفيين وإعلاميين نعرف أعدادهم ونجهل تصنيفهم حسب النوع، فيما شهد وقوع عدد 11 انتهاكاً بحق صحفيات وإعلاميات، وأخيراً شهد وقوع انتهاك عدد 2 انتهاكاً بحق مؤسستين.

أما من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن الانتهاكات التي شهدتها شهور (أبريل - مايو - يونيو) جاءت كالتالي: عدد 58 حالة "منع من التغطية الإعلامية"، ثم عدد 23 حالة "فصل تعسفي"، وعدد 21 حالة "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، وعدد 16 انتهاكاً "حجب حقوق مالية".

نشير كذلك إلى أننا بدأنا منذ شهر مايو رصد وتوثيق الانتهاكات التي تصاحب عادة "تجديدات الحبس"، من قبيل منع الصحفي المحبوس من الكلام، حرمانه من الانفراد بمحاميه للتواصل. في هذا السياق رصدنا خلال الربع الثاني من عام 2025 عدد من الانتهاكات المصاحبة جاءت كالتالي:

13 انتهاك "حرمان من المثل أمام القاضي"؛ كون التجديدات تتم عن بُعد عبر تقنية الفيديو. وعدد 13 انتهاك "حرمان من التواصل مع الدفاع"؛ بسبب التجديد عن بعد ما يحول دون التواصل بين الصحفي والمحامي، عدد 8 انتهاكات "منع من متابعة مجريات الجلسة" من جزاء قفل الاتصال مع الصحفي في محبسه قبل صدور قرار التجديد من طرف المحكمة، عدد 4 انتهاكات "حرمان من الحديث للمحكمة"؛ عبر قفل الاتصال الصوتي بين المحكمة والصحفي المتهم، وأخيراً عدد 4 انتهاكات "منع من الظهور على الفيديو" عبر عدم الاتصال بإدارة السجن المحتجز به الصحفي من الأساس.

كذلك شهد الربع الثاني من 2025 وقوع انتهاك وحيد من هذه الفئات: "حكم بفرض غرامة مالية، ملكية فكرية، قرار وقف عن العمل، منع دخول مؤسسة إعلامية، قبض تعسفي، استيقاف/ احتجاج غير قانوني، حكم قضائي بالحبس أو السجن، منع من ممارسة العمل".

جغرافياً، توزعت الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الثاني من عام 2025 كالتالي: شهدت القاهرة وقوع عدد 81 انتهاكاً في نطاقها الجغرافي، يليها محافظة أسيوط التي شهدت وقوع عدد 58 انتهاكاً في نطاقها الجغرافي، الجزء الأكبر من هذه الانتهاكات وقعت خلال زيارة رئيس الحكومة للمحافظة، تأتي في المركز الثالث مع فارق كبير، محافظة الجيزة، التي شهدت وقوع عدد 14 انتهاكاً في نطاقها الجغرافي. وقد شهد الربع الثاني من العام وقوع عدد 15 انتهاكاً بحق صحفيين مصريين خارج الإقليم المصري.

من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات الموثقة خلال الربع الثاني من 2025، وعددها 168 انتهاكاً تم توثيقها بطريقة التواصل مباشر مع ضحية الانتهاك أو أحد أقاربه/ا، أو الحضور الميداني خلال وقوع الانتهاك، أو مطالعة مستند رسمي يزيل أي شك حول وقوعه.

من حيث **تخصص الضحية**، شهدت شهور (أبريل، مايو، يونيو) وقوع عدد 168 انتهاكاً، توزعت من حيث تخصص الضحية كالتالي: عدد 60 انتهاكاً بحق فئة مراسلين صحفيين، عدد 28 انتهاكاً بحق فئة محررين صحفيين، عدد 16 انتهاكاً بحق فئة كتاب صحفيين، عدد 14 انتهاكاً بحق صحفيين نجعل تخصصهم الدقيق في المجال الصحفي، عدد 12 انتهاكاً بحق فئة مراجع لُغوي، عدد 11 انتهاكاً بحق فئة رسام كاريكاتير، وكذلك عدد 11 انتهاكاً بحق فئة مقدم برامج، وعدد 7 انتهاكات بحق فئة مقدم برامج، وعدد 4 انتهاكات بحق فئة مراسل تلفزيوني، وعدد 2 انتهاك بحق فئة رئيس تحرير برامج، وأخيراً عدد انتهاك وحيد لكل فئة من هذه الفئات الثلاث "Multimedia Producer" ، رئيس تحرير، مدير تحرير".

يمكن مقارنة الانتهاكات التي شهدها الربع الثاني من 2025، من زاوية نوع جهة عمل الضحية، وفق هذا المعيار، نجد أن عدد 68 انتهاكاً لا نعرف طبيعة المؤسسة الصحفية التي يعملون بها وإن كانت ذات إصدار مطبوع أو كانت ذات إصدار إلكتروني. في حين شهدت الشهور الثلاث وقوع عدد 63 انتهاكاً بحق صحفيين ينتسبون إلى وسائل إعلام رقمية. فضلاً عن وقوع عدد 22 انتهاكاً بحق صحفيين يعملون بمؤسسات لها مطبوعات ورقية، وأخيراً، شهدنا وقوع عدد 15 انتهاكاً بحق إعلاميين ينتمون إلى وسائل إعلام مرئية/ قنوات تلفزيونية.

وبالإشارة إلى أنماط ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها على أعداد وطبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين / ات أو الإعلاميين / ات بهذه المؤسسات، نحاول رصد وقياس هذا التأثير عبر هذه الإحصائية، التي أفادت أن: عدد 78 انتهاكاً وقع بحق مؤسسات صحفية أو إعلامية مملوكة للقطاع الخاص المحلي؛ وهي مؤسسات العاملين / ات فيها أكثر عرضة للانتهاكات من غيرهم.

ووقع 56 انتهاكاً وقع بحق صحفيين لا نعرف "من يملك المؤسسات التي يعملون فيها"، فيما وقع عدد 19 انتهاكاً بحق صحفيين أو إعلاميين يعملون بمؤسسات يملكها أجنب، وأخيراً عدد 15 انتهاكاً بحق صحفيين يعملون بمؤسسات قومية. ما يعني أن العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية، والمملوكة لأجانب أقل عرضة للانتهاكات من غيرهم.

وخلال هذا الجزء نسعى لمعرفة الجهات الأكثر ارتكاباً للانتهاكات بحق صحفيين / ات وإعلاميين / ات. نجد أن جهات قضائية هي الأكثر ارتكاباً للانتهاكات بحق صحفيين، بو اقع عدد 64 انتهاكاً، بعدها جهات حكومية ارتكبت عدد 58 انتهاكاً، ثم تلاها بفارق كبير فئة "جهة حكومية أجنبية" ارتكبت 15 انتهاكاً بحق صحفيين مصريين، هذه الجهة هي قناة الحرة التي قررت فصل 15 صحفياً/ة مصرياً/ة في أبريل 2025 وبعدها فئة "مؤسسات صحفية" ارتكبت عدد 15 انتهاكاً، ثم فئة "قناة تلفزيونية" ارتكبت عدد 13 انتهاكاً، كلها فصل تعسفي وحجب حقوق مالية، ثم جهات أمنية ارتكبت عدد 2 انتهاك، وأخيراً المجلس الأعلى للإعلام ارتكب انتهاكاً وحيداً.

ثانيًا: النشاطات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي

يصنف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصروفق ثلاث تصنيفات كبرى.

الأول: وفق معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات، وهي 5 جهات (نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

الثاني: هذا التصنيف يجمع الجهات ويقسمها بشكل أكبر وفق طبيعة كل منها بحيث تنقسم إلى جهتين كبيرتين إما نقابية: (الصحفيين والإعلاميين) وإما رقابية: (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام).

الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصروفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر، وهي (بيان، فعاليات، إعلان، تهنئة، خطاب، تصريح، خبر، نعي، قرار، بروتوكول، تكريم).

وفق المعيار الأول: نجد أن الربع الثاني من عام 2025، شهد انطلاق 217 نشاطاً عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، بالتأكيد لا تتساوى هذه الجهات في حجم النشاط الصادر عنها، إذ نجد أن بعضها أكثر نشاطاً من بعض.

ونجد أن نقابة الصحفيين هي الجهة الأكثر نشاطاً، إذ صدر عنها عدد 94 نشاطاً خلال أشهر (أبريل، مايو، يونيو) 2025، يليها في الترتيب مع فارق كبير، الهيئة الوطنية للإعلام؛ إذ صدر عنها عدد 42 نشاطاً خلال الفترة ذاتها، ويكشف الرصد أن الهيئة صارت أكثر نشاطاً بشكل ملحوظ، بعد أن تولى قيادتها الإعلامي أحمد المسلماني، وفي المركز الثالث يأتي المجلس الأعلى للإعلام، حيث صدر عنه 37 نشاطاً خلال الأشهر الثلاثة، وفي المركز الرابع تأتي نقابة الإعلاميين التي صدر عنها 23 نشاطاً خلال الربع الثاني من العام. في المركز الأخير تأتي الهيئة الوطنية للصحافة، التي صدر عنها عدد 21 نشاطاً خلال الفترة نفسها.

ووفق المعيار الثاني: نجد أن هناك تقارباً خلال الربع الثاني من عام 2025، من حيث حجم النشاط بين المؤسسات النقابية "الصحفيين، الإعلاميين"، والمؤسسات الرقابية "المجلس الأعلى للإعلام، الهيئة الوطنية للإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة"؛ إذ صدر عن الفئة الأولى عدد 117 نشاطاً، فيما صدر عن الفئة الثانية عدد 100 نشاط.

ووفق المعيار الثالث والأخير، نجد أن فئة "إعلان" هي أعلى النشاطات تكراراً خلال الربع الثاني من عام 2025، إذ صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي مجتمعة، عدد 62 إعلاناً، يليه في الترتيب فئة "خبر"؛ إذ صدر عنها 50 خبراً عن أنشطة وأحداث تتعلق بهذه الجهات، في المستوى الثالث تأتي فئة "قرار"، إذ صدر عن هذه الهيئات عدد 40 قراراً. وفي المستوى الرابع، وبفارق كبير عن المستوى الثالث، نجد فئة "تصريح" إذ صدر عن مسؤولي هذه المؤسسات عدد 19 تصريحاً، في المستوى الخامس نجد فئة "تهنئة" إذ أصدرت هذه الجهات عدد 13 تهنئة، كما صدر عنها عدد 11 بياناً، وعدد 6 فعاليات، وعدد 4 برقيات تهنئة، وعدد 4 خطابات موجهة لجهات حكومية، كما أبرمت عدد 3 بروتوكولات تعاون، وأخيراً، عدد 2 حفل تكريم، إصدار عدد 2 مدونة سلوك، وتقديم طلب رسمي وحيد إلى جهاز الحكومة.

ويتتبع ما صدر عن هذه الجهات بشكل تفصيلي، يمكن الكشف عن مخبرات كل مؤسسة أو جهة وفق التوضيح التالي:

أولاً: المؤسسات النقابية

(1) **نقابة الصحفيين:** نقابة الصحفيين هي أكثر المؤسسات نشاطاً بين الجهات المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، إذ صدر عنها 94 نشاطاً، من إجمالي 271 نشاطاً، هي كل ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام في مصر.

أما توزيع النشاطات الصادرة عن نقابة الصحفيين فقد جاءت كالتالي: عدد 47 إعلاناً عن نشاطات أو خدمات تنظمها النقابة، ثم عدد 11 قراراً، وعدد 11 بياناً، وعدد 9 أخبار عن النقابة وأدوارها والتفاعلات التي تشهدها، وكذلك عدد 4 فعاليات تدريبية أو احتفالية، وعدد 4 تصريحات صادرة عن النقيب، وعدد 3 خطابات موجهة إلى جهات رسمية، وعدد 2 برقية تهنئة، وعدد 2 بروتوكول تعاون مع جهات خدمية لتوفير خدمات مخفضة لأعضاء النقابة، وأخيراً عدد طلب وحيد.

(2) **نقابة الإعلاميين:** كانت نقابة الإعلاميين من أقل الجهات نشاطاً خلال الربع الثاني من عام 2025، إذ صدر عنها 23 نشاطاً فقط. ومن حيث نوعها فقد صنفت كالتالي: عدد 9 تصريحات عن النقيب، 6 بيانات تهنئة، عدد 3 قرارات، عدد 3 أخبار عن النقابة وأنشطتها، عدد بروتوكول تعاون وحيد، وحفل تكريم وحيد.

ثانياً: المؤسسات الرقابية

(1) **المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:** المجلس الأعلى للإعلام هي المؤسسة الأبرز في الجهات الرقابية المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، وقد لا تكون الجهة الأعلى نشاطاً، لكن أنشطتها ذات تأثير واسع وسلطوي من جهة أخرى.

وقد صدر عن المجلس خلال الربع الثاني من عام 2025، عدد 37 نشاطاً؛ فالمجلس ثالث أكثر الجهات المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر نشاطاً، بعد نقابة الصحفيين والهيئة الوطنية للإعلام.

أما توزيع هذه النشاطات من حيث نوعها، نجد أن الهيئة صدر عنها، عدد 18 خبراً عنها وعن أنشطتها، وعدد 16 قراراً؛ فالمجلس هو أكثر الهيئات إصداراً للقرارات، كما أصدر المجلس عدد 2 مدونة سلوك/ كود إعلامي، ونظم المجلس فعالية وحيدة خلال الشهر الثالث.

(2) **الهيئة الوطنية للصحافة:** هي أقل الجهات نشاطاً خلال الربع الثاني من العام؛ إذ صدر عنها 21 نشاطاً فقط خلال ثلاثة أشهر. وقد جاءت هذه النشاطات كالتالي: عدد 6 إعلان عن نشاطات أو فعاليات خدمية أو تدريبية أو احتفالية نظمها الهيئة، 5 قرارات، وهو عدد كبير نظراً لمحدودية نشاط الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، 3 أخبار عن الهيئة وأنشطتها، عدد 3 برقيات تهنئة، عدد 2 بيان نعي، وتنظيم فعالية وحيدة وكذلك صدور تصريح وحيد عن رئيس الهيئة.

(3) الهيئة الوطنية للإعلام: هي ثاني أكثر الهيئات نشاطاً بعد نقابة الصحفيين؛ إذ صدر عنها 42 نشاطاً خلال الربع الثاني من العام. أما تفاصيل أنشطتها جاءت كالتالي: 17 خبراً عن نشاطات الهيئة، 9 إعلانات عن فعالية خدمية أو تدريبية أو احتفالية، 5 قرارات، 5 تصريحات صادرة عن رئيس الهيئة، 2 بيان تهنئة، 2 بيان نعي، وفعالية تكريم وحيدة، وخطاب موجه إلى جهة رسمية.

ثالثاً- أبرز قضايا المجتمع الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من العام

نتناول في هذا الجزء أهم التطورات التي شهدتها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، وجاء على رأسها مشهد انتخابات التجديد النصفى والتي نتناول تفصيلاً أبرز ملامحها، والترتيبات التنظيمية التي شهدتها، وما أسفرت عنها من نتائج، مع تقييمات ختامية للمشهد الانتخابي ككل.

المحور الأول

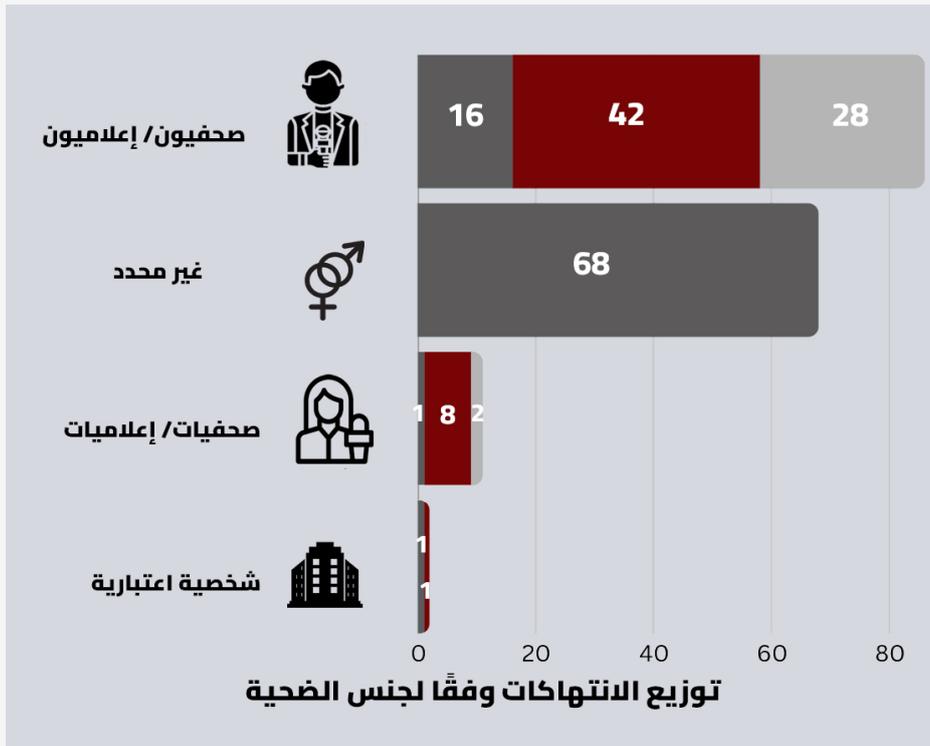
العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الربع الثاني من العام 2025

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجلها المرصد خلال شهور (أبريل - مايو - يونيو) من العام 2025، بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وهو ما يمثل مقدمة ضرورية للحد من تكرارها وتخفيف حدتها.

1 - توزيع الانتهاكات وفقاً لجنس الضحية

شهد الربع الثاني من عام 2025 وقوع عدد 168 انتهاكاً، توزعت هذه الانتهاكات من حيث النوع الاجتماعي، كالتالي: 87 انتهاكاً بحق صحفيين وإعلاميين، وعدد 68 انتهاكاً بحق صحفيين وإعلاميين نعرف أعدادهم ونجهل تصنيفهم حسب النوع، فيما شهد وقوع عدد 11 انتهاكاً بحق صحفيات وإعلاميات، وأخيراً شهد وقوع 2 انتهاكاً بحق مؤسستين صحفيتين.

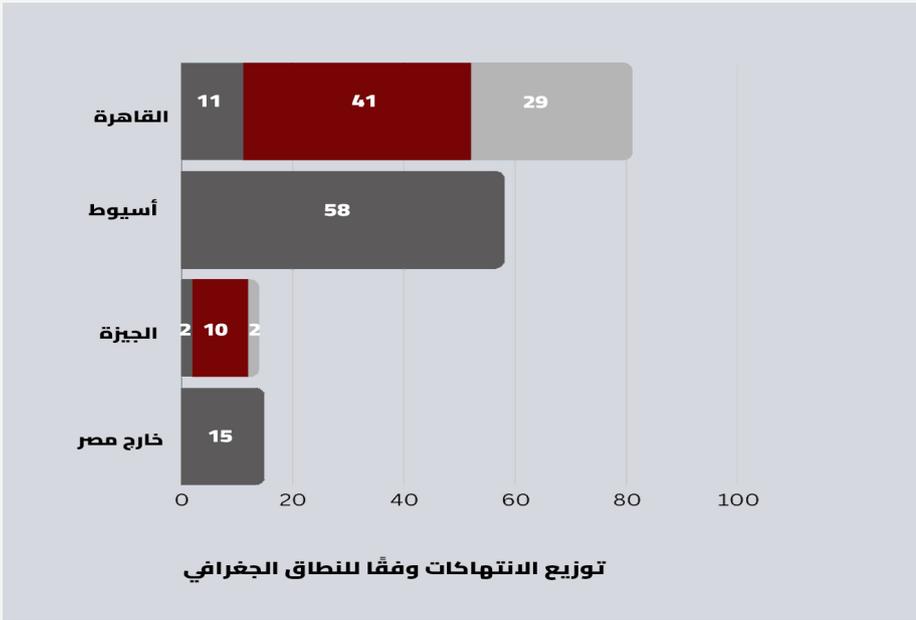
شهر أبريل 2025 ● شهر مايو 2025 ● شهر يونيو 2025 ●



2 - توزيع الانتهاكات وفقاً لنوع الانتهاك

أما من زاوية نوع الانتهاك، نجد أن الانتهاكات التي شهدتها أشهر (أبريل - مايو - يونيو) جاءت كالتالي: عدد 58 حالة "منع من التغطية الإعلامية"، ثم عدد 23 حالة "فصل تعسفي"، وعدد 21 حالة "تجديد حبس على ذمة التحقيقات"، وعدد 16 انتهاكاً "حجب حقوق مالية".

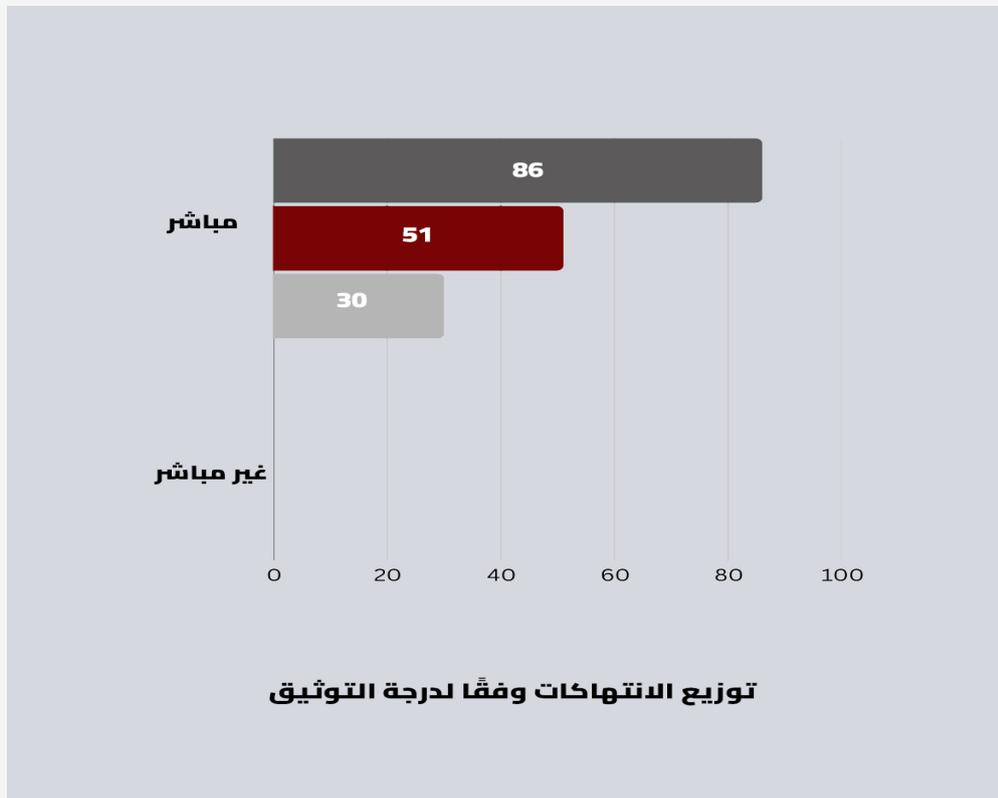
نشير كذلك إلى أننا بدأنا في رصد وتوثيق الانتهاكات التي تصاحب عادة "تجديدات الحبس"، من قبيل منع الصحفي المحبوس من الكلام، وحرمانه من الانفراد بمحاميه للتواصل. في هذا السياق رصدنا خلال الربع الثاني من عام 2025 عدد من الانتهاكات المصاحبة جاءت كالتالي:



4 - توزيع الانتهاكات وفقاً لدرجة التوثيق

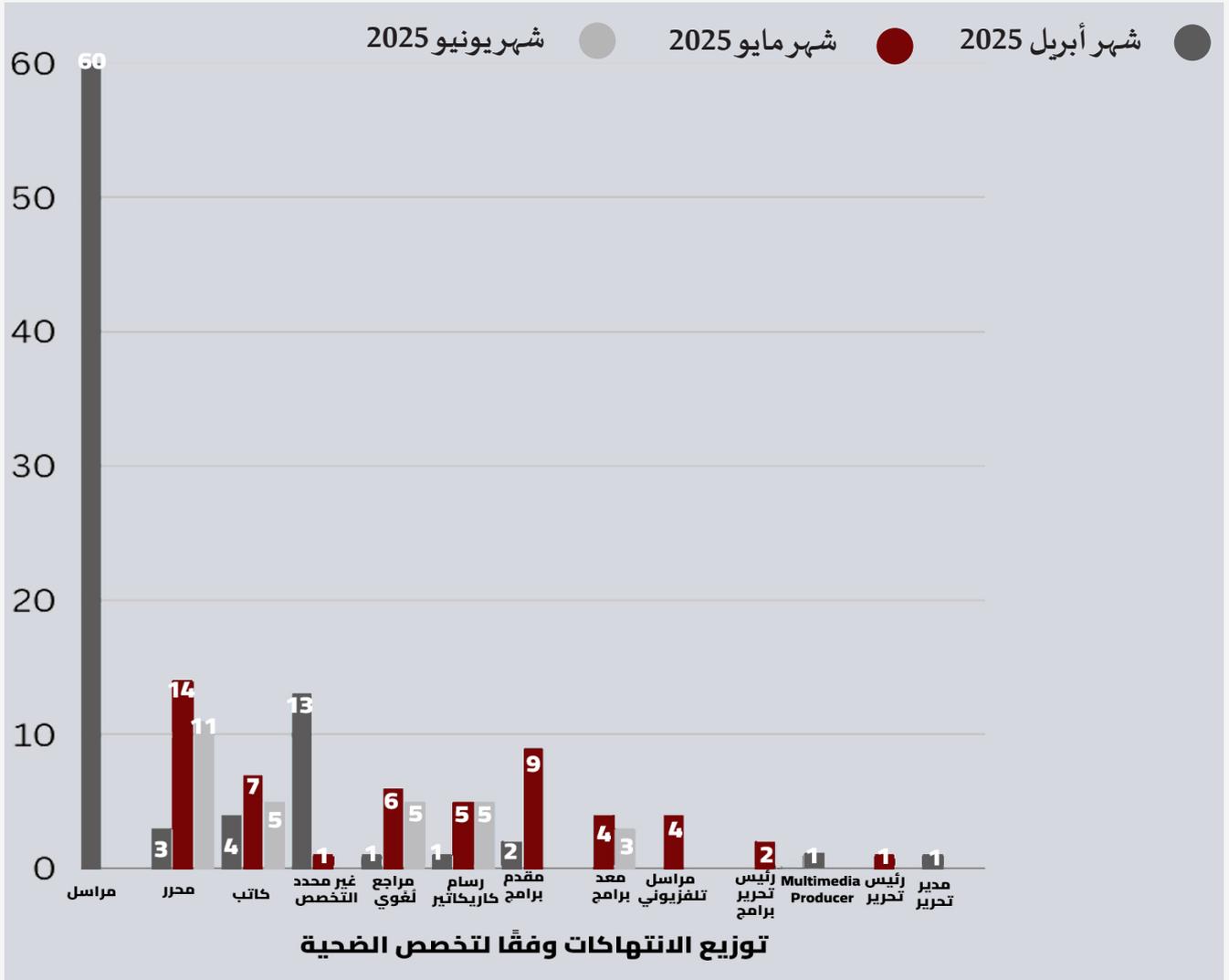
من حيث نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات الموثقة خلال الربع الثاني من 2025، وعددها 168 انتهاكاً، تم توثيقها بطريقة مباشرة، عبر التواصل مع ضحية الانتهاك أو أحد أقاربه، أو الحضور الميداني خلال وقوع الانتهاك، أو مطالعة مستند رسمي يزيل أي شك حول وقوعه.

شهر أبريل 2025 ● شهر مايو 2025 ● شهر يونيو 2025 ●



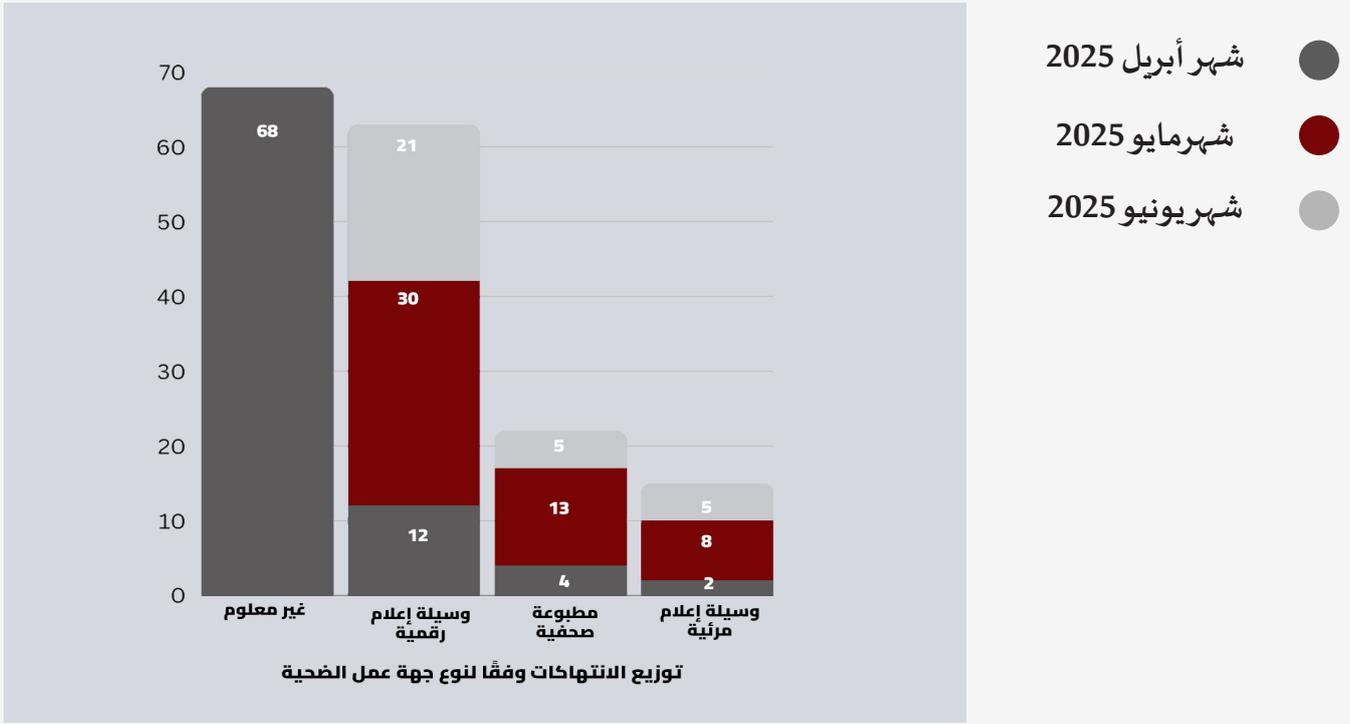
5 - توزيع الانتهاكات وفقاً لتخصص الضحية

من حيث تخصص الضحية، شهدت أشهر (أبريل- مايو- يونيو) وقوع عدد 168 انتهاكاً، توزعت من حيث تخصص الضحية كالتالي: عدد 60 انتهاكاً بحق فئة مراسلين صحفيين، عدد 28 انتهاكاً بحق فئة محررين صحفيين، عدد 16 انتهاكاً بحق فئة كتاب صحفيين، 14 انتهاكاً بحق صحفيين نجعل تخصصهم الدقيق في المجال الصحفي، عدد 12 انتهاكاً بحق فئة مراجع لُغوي، عدد 11 انتهاكاً بحق فئة رسام كاريكاتير، وكذلك عدد 11 انتهاكاً بحق فئة مقدم برامج، وعدد 7 انتهاكات بحق فئة معد برامج، وعدد 4 انتهاكات بحق فئة مراسل تلفزيوني، 2 انتهاك بحق فئة رئيس تحرير برامج، وأخيراً عدد انتهاك وحيد لكل فئة من هذه الفئات الثلاث "Multimedia Producer"، رئيس تحرير، مدير تحرير".



6 - توزيع الانتهاكات وفقاً لنوع جهة عمل الضحية

يمكن مقارنة الانتهاكات التي شهدتها الربع الثاني من 2025، من زاوية نوع جهة عمل الضحية، وفق هذا المعيار، نجد أن عدد 68 انتهاكاً لا نعرف طبيعة المؤسسة الصحفية التي يعملون بها وإن كانت ذات إصدار مطبوع أو كانت ذات إصدار إلكتروني، في حين شهدت الشهور الثلاثة وقوع 63 انتهاكاً بحق صحفيين ينتسبون إلى وسائل إعلام رقمية، فضلاً عن وقوع عدد 22 انتهاكاً بحق صحفيين يعملون بمؤسسات لديها مطبوعات ورقية. وأخيراً شهدنا وقوع 15 انتهاكاً بحق إعلاميين ينتمون إلى وسائل إعلام مرئية/ قنوات تلفزيونية.

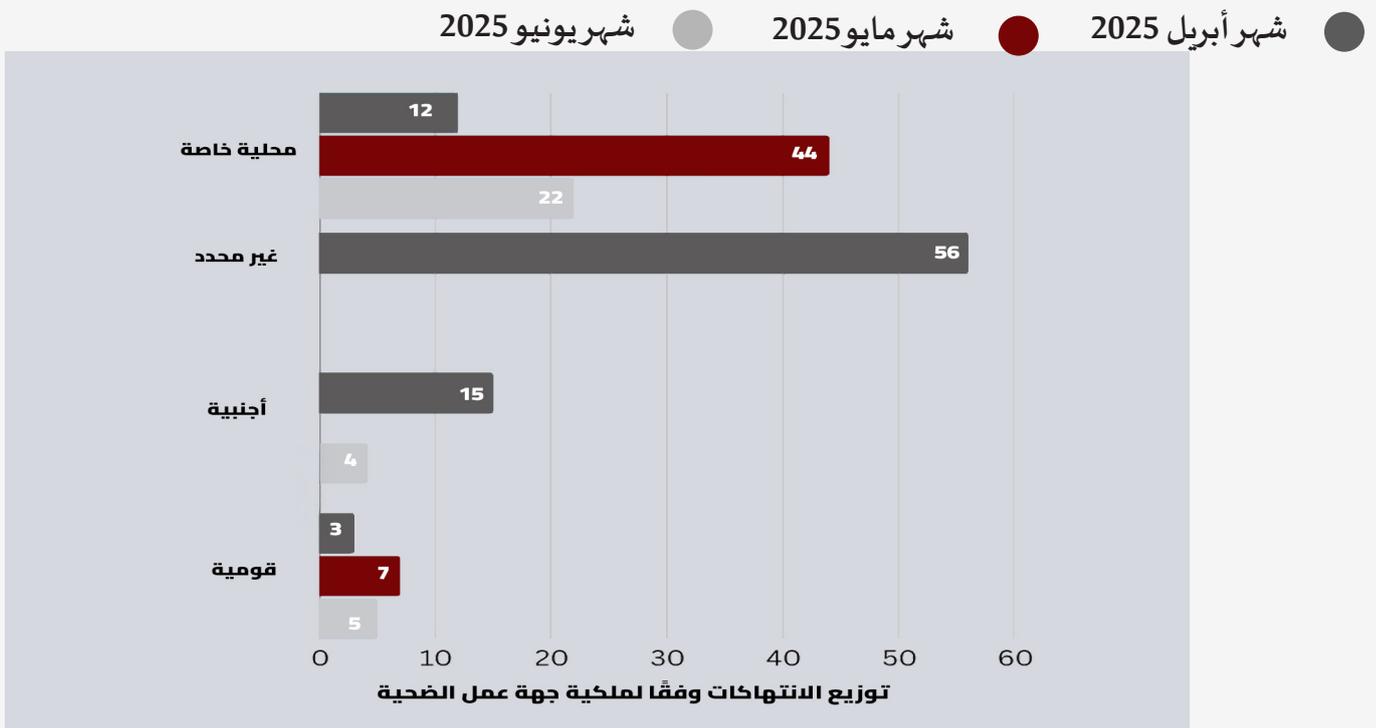


7 - توزيع الانتهاكات وفقاً لملاكية جهة عمل الضحية

تؤثر أنماط ملكية وسائل الإعلام على أعداد وطبيعة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين/ات أو الإعلاميين/ات بهذه المؤسسات. نحاول رصد وقياس هذا التأثير عبر هذه الإحصائية، التي أفادت أن 78 انتهاكاً وقع بحق مؤسسات صحفية أو إعلامية مملوكة للقطاع الخاص المحلي؛ وهي مؤسسات العاملين/ات فيها أكثر عرضة للانتهاكات من غيرهم.

وقد وقع 56 انتهاكاً بحق صحفيين لا نعرف "من يملك المؤسسات التي يعملون فيها"، فيما وقع عدد 19 انتهاكاً بحق صحفيين أو إعلاميين يعملون بمؤسسات يملكها أجنبي، و15 انتهاكاً بحق صحفيين يعملون بمؤسسات قومية.

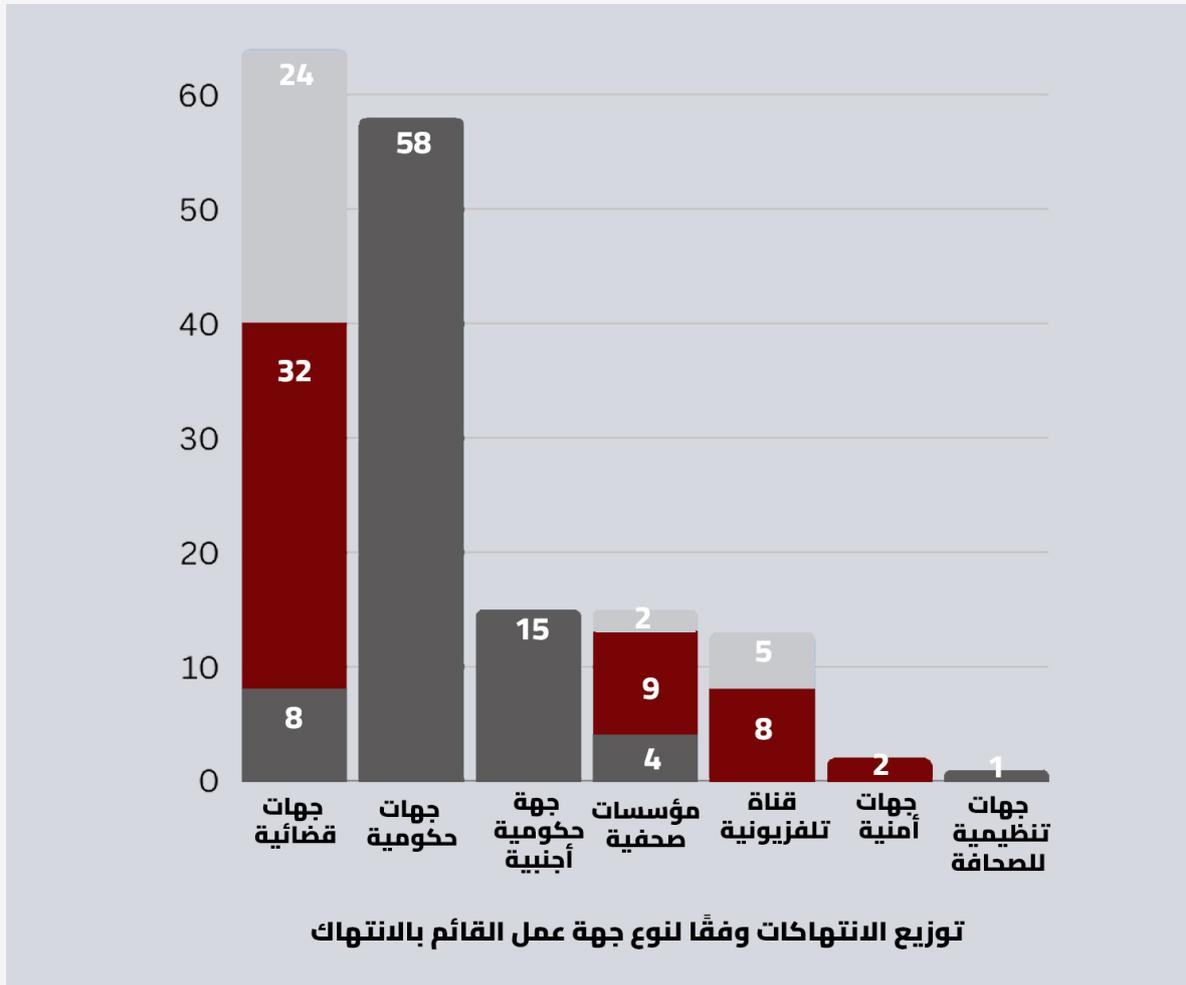
ما يعني في الاستنتاج النهائي، أن صحفياً المؤسسات القومية والمملوكة لأجنبي أقل عرضة للانتهاكات من غيرها.



8 - توزيع الانتهاكات وفقاً لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك

نحاول في هذا الجزء معرفة الجهات الأكثر ارتكاباً للانتهاكات بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، ووفق هذا المعيار، نجد أن جهات قضائية هي الأكثر ارتكاباً للانتهاكات بحق صحفيين، بواقع عدد 64 انتهاكاً، بعدها جهات حكومية ارتكبت عدد 58 انتهاكاً، ثم بعدها بفارق كبير، تأتي فئة "جهة حكومية أجنبية" ارتكبت 15 انتهاكاً بحق صحفيين مصريين، هذه الجهة هي قناة الحرة التي قررت فصل 15 صحفياً/ة مصرياً في أبريل 2025، يليها فئة "مؤسسات صحفية" ارتكبت 15 انتهاكاً، ثم فئة "قناة تلفزيونية" ارتكبت 13 انتهاكاً، كلها فصل تعسفي وحجب حقوق مالية، ثم جهات أمنية ارتكبت عدد 2 انتهاك، أخيراً إحدى الجهات "المسؤولة عن تنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر" ارتكبت انتهاكاً وحيداً.

شهر أبريل 2025 ● شهر مايو 2025 ● شهر يونيو 2025



المحور الثاني

مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من عام 2025

يتناول هذا القسم من التقرير أبرز ما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات.

هذه الجهات هي:

أولاً: مؤسسات نقابية (نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين). **ثانياً: مؤسسات رقابية** (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام). يجب الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، وبعضها جاء مؤثراً بالسلب أيضاً على الحقوق الاقتصادية للعاملين/ات بالمجال، في حين يأتي بعضها منظمًا للحقوق والواجبات، طبقاً لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري.

يمكن تصنيف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق تصنيفات 3 كبرى.

التصنيف الأول: وفق معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات، وهي 5 جهات (نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

التصنيف الثاني: وفق طبيعة الجهة المصدرة للقرار، حيث تم تقسيم هذه الصادات على محورين كبيرين؛ المحور الأول ما يصدر عن الجهات النقابية، ويقصد بها ما يصدر عن نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين. المحور الثاني ما يصدر عن الجهات الرقابية، وتشير إلى (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى للإعلام).

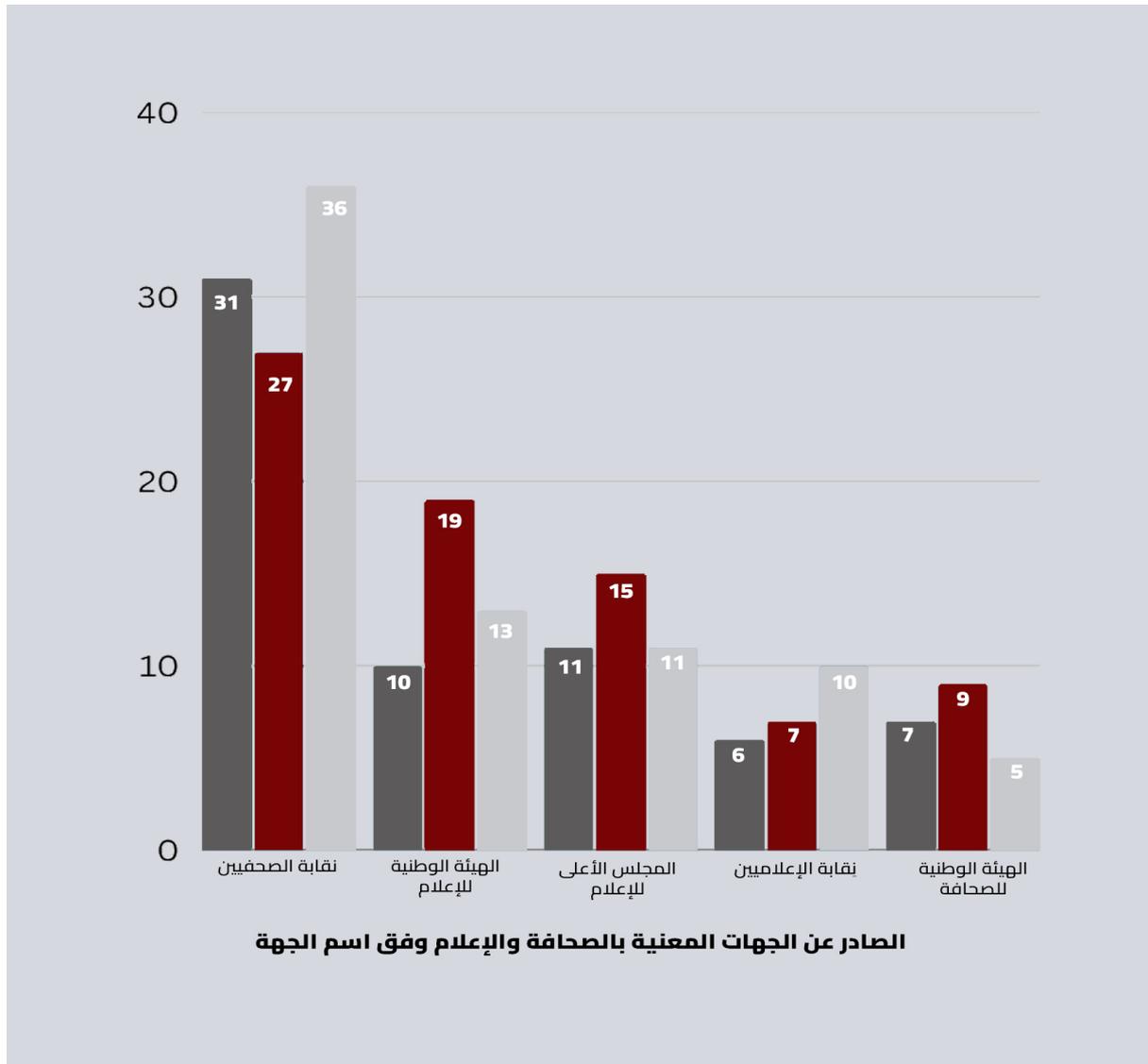
التصنيف الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدروهي (بيان- فعاليات- إعلان- تهنئة- خطاب- تصريح- خبر- نعي- قرار- بروتوكول- تكريم).

أولًا-الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق اسم الجهة

شهد الربع الثاني من عام 2025، انطلاق 217 نشاطاً عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، بالتأكيد لا تتساوى هذه الجهات في حجم النشاط الصادر عنها، إذ أن بعضها أكثر نشاطاً مقارنة بنظيرتها.

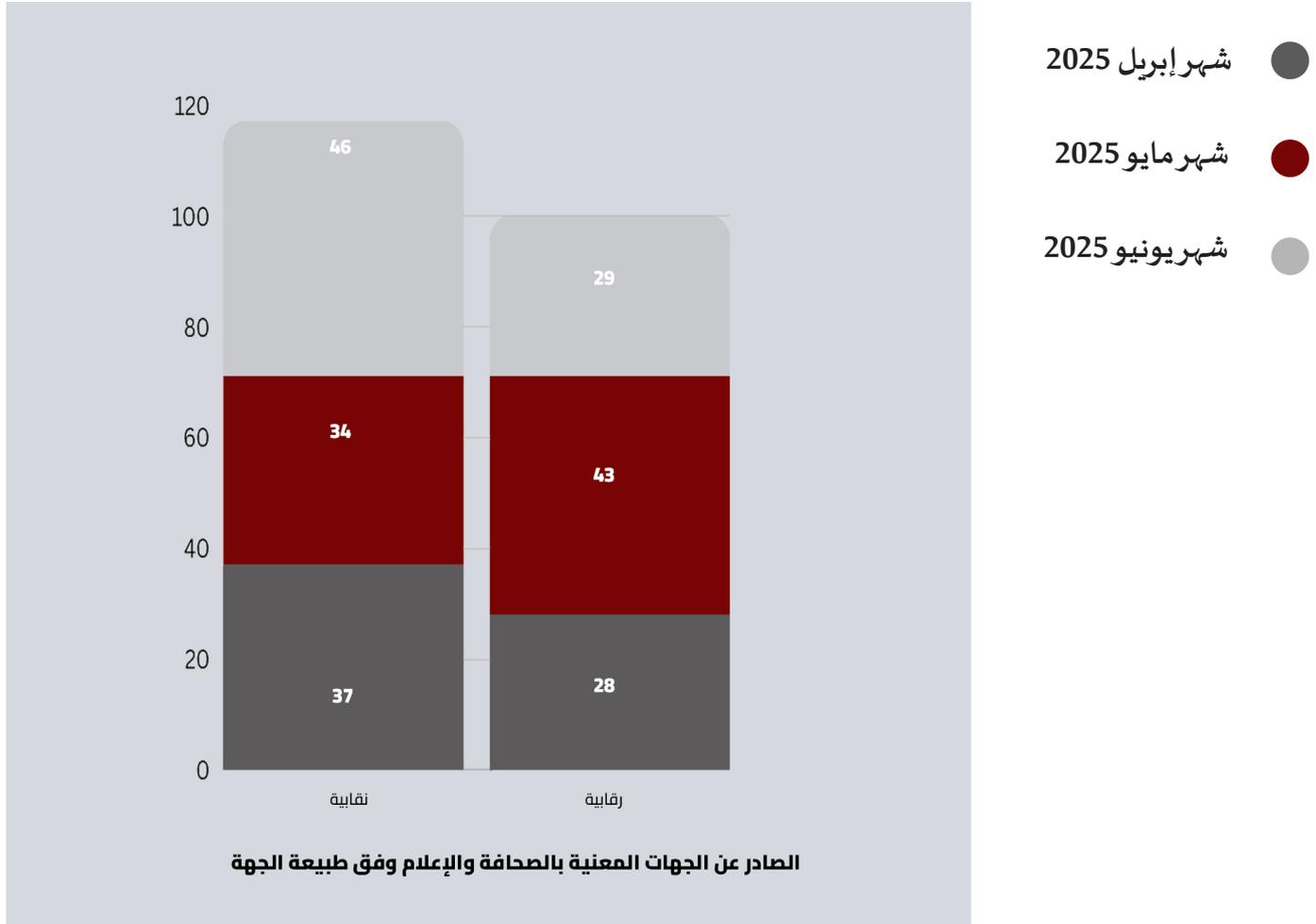
وفق هذا المعيار نجد أن نقابة الصحفيين هي الجهة الأكثر نشاطاً، إذ صدر عنها عدد 94 نشاطاً خلال أشهر (أبريل- مايو- يونيو) 2025، يليها في الترتيب -مع فارق كبير- الهيئة الوطنية للإعلام؛ إذ صدر عنها عدد 42 نشاطاً خلال الفترة ذاتها، ويكشف الرصد أن الهيئة صارت أكثر نشاطاً بشكل ملحوظ، بعد أن تولت قيادتها الإعلامي أحمد المسلماني، وجاء في المركز الثالث المجلس الأعلى للإعلام، حيث صدر عنه 37 نشاطاً خلال الشهر الثالث، في المركز الرابع، تأتي نقابة الإعلاميين، التي صدر عنها 23 نشاطاً خلال الربع الثاني من العام، في المركز الأخير، تأتي الهيئة الوطنية للصحافة، التي صدر عنها عدد 21 نشاطاً خلال الفترة نفسها.

شهر يونيو 2025 ● شهر مايو 2025 ● شهر أبريل 2025 ●



ثانيًا- الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق طبيعة الجهة

نجد خلال الربع الثاني من عام 2025 أن هناك تقاربًا من حيث حجم النشاط، بين المؤسسات النقابية "نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين"، والمؤسسات الرقابية "المجلس الأعلى للإعلام، الهيئة الوطنية للإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة"، إذ صدر عن الفئة الأولى عدد 117 نشاطًا، فيما صدر عن الفئة الثانية عدد 100 نشاط.



ثالثًا- الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق نوع المحتوى

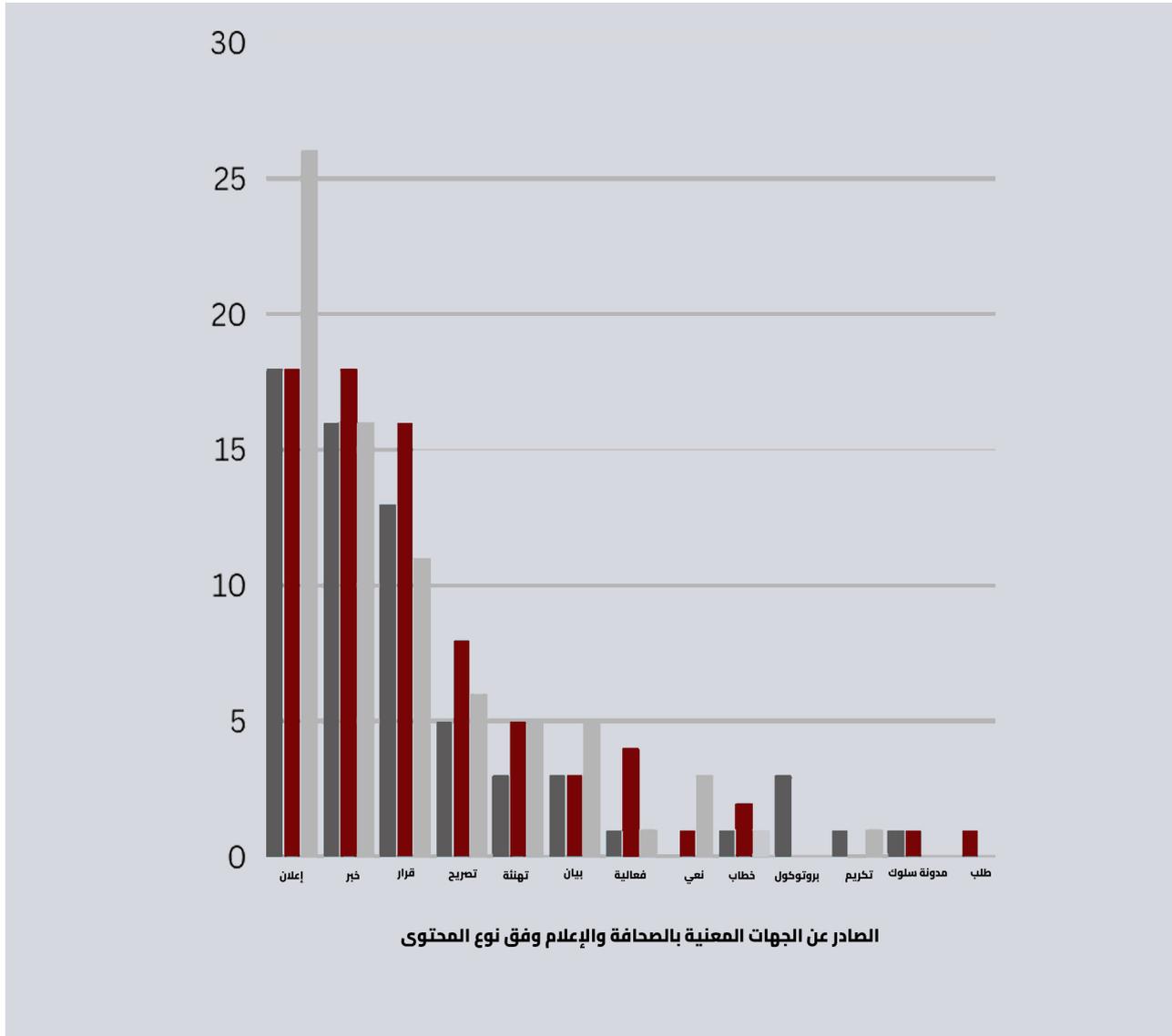
بعد قراءة أرقام النشاطات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم المجال الإعلامي في مصر، وفق معيار المؤسسة مصدرة النشاط، سواء كانت نقابة الصحفيين، أو نقابة الإعلاميين، أو المجلس الأعلى للإعلام... إلخ؛ للوقوف على أكثر المؤسسات نشاطًا، وقراءتها كذلك وفق معيار طبيعة الجهة صاحبة النشاط، ووفق تقسيم هذه الجهات إلى مؤسسات نقابية تعبر عن صوت المجتمع الصحفي والإعلامي، ومؤسسات رقابية تعبر عن موقف وتوجهات وسياسات السلطة.

فإننا في السطور التالية، ندرس ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الإعلامي في مصر. هذه المرة وفق معيار طبيعة النشاط الصادر، هل هو إعلان، أم فعالية، أم بيان، أو تهنئة... إلخ.

وفق المعيار الثالث والأخير، نجد أن فئة "إعلان" هي أعلى النشاطات تكرارًا خلال الربع الثاني من عام 2025، إذ صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي مجتمعة، عدد 62 إعلانًا، يليه في الترتيب فئة "خبر" إذ صدر عنها 50 خبرًا عن أنشطة وأحداث تتعلق بهذه الجهات، وفي المستوى الثالث تأتي فئة "قرار"، إذ صدر عن هذه الهيئات عدد 40 قرارًا.

في المستوى الرابع -وبفارق كبير عن المستوى الثالث- نجد فئة "تصريح" التي ذكرت من مسؤولي هذه المؤسسات بعدد 19 تصريحًا، وفي المستوى الخامس فئة "تهنئة" إذ أصدرت هذه الجهات عدد 13 تهنئة، كما صدر عنها عدد 11 بيانًا، وعدد 6 فعاليات، وعدد 4 نعي، و4 خطابات موجهة لجهات حكومية، كما أبرمت عدد 3 بروتوكولات تعاون، وأخيرًا عدد 2 حفل تكريم، وإصدار 2 مدونة سلوك، وتقديم طلب رسمي وحيد إلى جهاز الحكومة.

شهر أبريل 2025 ● شهر مايو 2025 ● شهر يونيو 2025



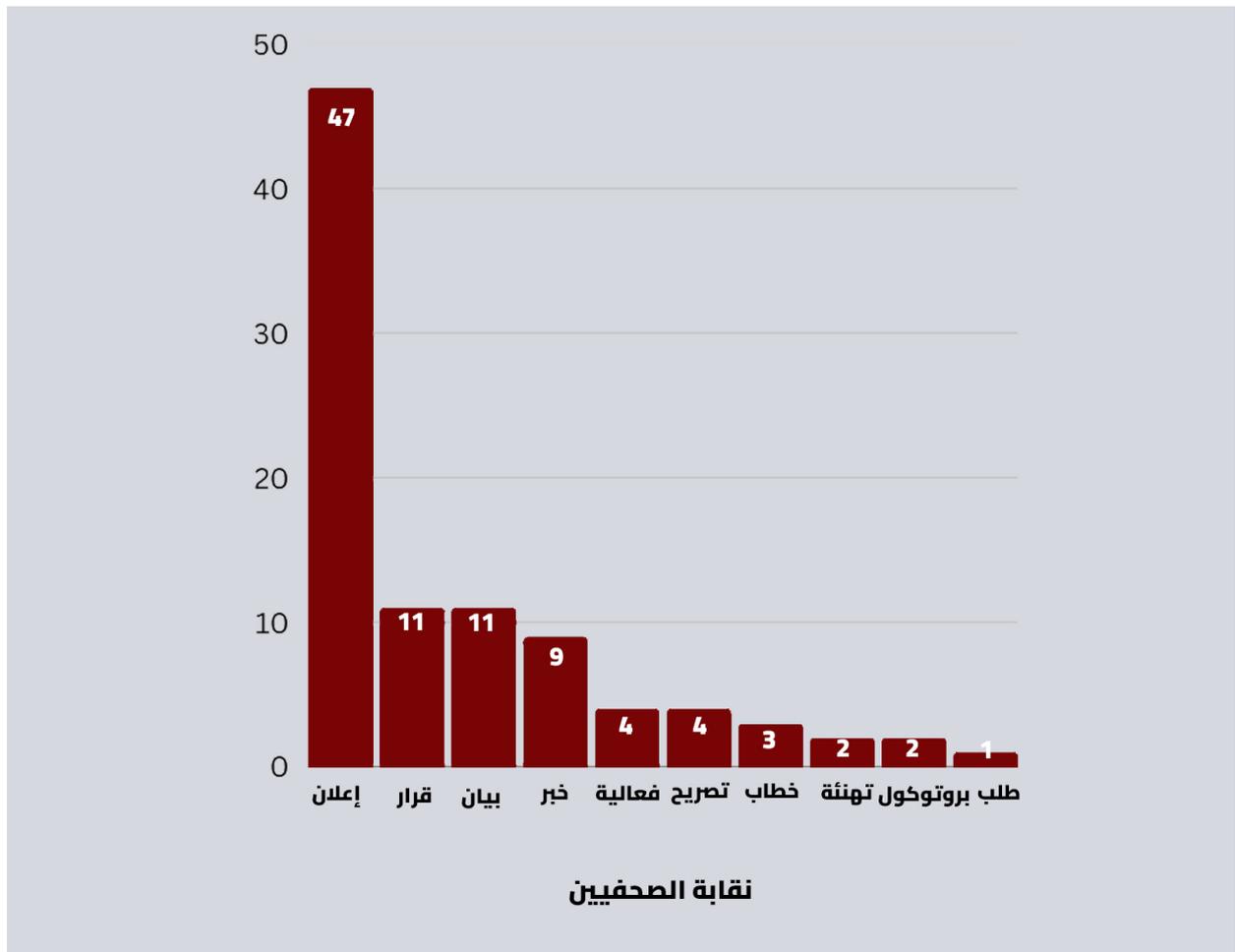
النشاطات التفصيلية الصادرة عن المؤسسات النازمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر

بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من عام 2025، نتناول في هذه السطور- إحصائياً- النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من تلك المؤسسات. مع التذكير بأننا من الناحية المنهجية، نقسم الجهات النازمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر إلى قسمين: **الأول**: المؤسسات النقابية، **الثاني**: الجهات الرقابية.

أولاً: المؤسسات النقابية 1. نقابة الصحفيين

نقابة الصحفيين هي أكثر المؤسسات نشاطاً بين الجهات المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، إذ صدر عنها 94 نشاطاً، من إجمالي 271 نشاطاً، هي كل ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم الصحافة والإعلام في مصر.

أما توزيع النشاطات الصادرة عن نقابة الصحفيين فقد جاءت كالتالي: عدد 47 إعلاناً عن نشاطات أو خدمات تنظمها النقابة، ثم عدد 11 قراراً، و11 بياناً، و9 أخبار عن النقابة وأدوارها والتفاعلات التي تشهدها، وكذلك عدد 4 فعاليات تدريبية أو احتفالية، وعدد 4 تصريحات صادرة عن النقيب، و3 خطابات موجهة إلى جهات رسمية، وعدد 2 برقية تهنئة، و2 بروتوكول تعاون مع جهات خدمية لتوفير خدمات مخفضة لأعضاء النقابة، وأخيراً عدد طلب وحيد.



أهم ما صدر عن نقابة الصحفيين توصيات الجمعية العمومية:

أعلن رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، وسكرتير عام النقابة، جمال عبد الرحيم، أن الجمعية العمومية للنقابة قررت التالي:

- تكلف الجمعية العمومية مجلس النقابة بتعديل لائحة القيد لغلق الأبواب الخلفية أمام غير الممارسين للمهنة، وإلزام مجلس النقابة بالمراجعة الدورية لأوضاع كل الصحف، ومنع القيد من الصحف المتوقفة، أو التي لا تمتلك هياكل إدارية واضحة، والنظر في إعداد المقبولين من الصحف بشكل دوري.
- تكلف الجمعية العمومية مجلس النقابة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام السادس للصحفيين الذي عقد في الفترة من 14 إلى 16 ديسمبر الماضي كخطة عمل لإصلاح أوضاع المهنة.
- توصي الجمعية العمومية مجلس النقابة بضرورة مخاطبة الهيئة الوطنية للصحافة لتحويل صرف بدل التدريب والتكنولوجيا بالمؤسسات الصحفية القومية إلى نقابة الصحفيين.
- توصي الجمعية العمومية مجلس النقابة بإعداد لائحة مالية موحدة لأجور الصحفيين في المؤسسات الصحفية القومية بما يضمن المساواة بين الزملاء في كل المؤسسات الصحفية القومية.
- توصي الجمعية العمومية مجلس النقابة بعدم قبول الحاصلين على شهادات "التعليم المفتوح" للقيد بالنقابة، ويستثنى من ذلك الحاصلون على ثانوية عامة، أو أزهريّة قبل الحصول على التعليم المفتوح.
- توصي الجمعية العمومية بتنظيم ملتقى سنوي للتوظيف يتيح للصحفيين وأبنائهم فرصة التواصل المباشر مع الجهات والمؤسسات المختلفة بما يسهم في توفير فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم وخبراتهم، ويعزز من دور النقابة كجسر فاعل بين أعضائها وسوق العمل.
- تكليف مجلس النقابة بتفعيل قرار الجمعية العمومية السابق بالتصدي للكيانات النقابية الموازية، التي تقتنص جزءاً من دور النقابة القانوني والمهني، وهي كيانات عمالية في الأساس، وليس لها علاقة بالمهنة، لأن ذلك يفتح الباب على مصراعيه لانتحال صفة صحفي والتدخل من غير ذي صفة في شؤون مهنة الصحافة. وتدعو الجمعية العمومية كل الأجهزة المعنية باتخاذ إجراءاتها بعدم منح تلك الكيانات أي مزايا أو تسهيلات باسم الصحفيين حتى لا يتم النصب بها على المواطنين، والتعامل المباشر مع النقابة في هذا الشأن. وتكلف الجمعية العمومية مجلس النقابة بتفعيل قانون النقابة حيال من ينتحل صفة صحفي.
- قررت الجمعية العمومية تفعيل قرارها السابق بإلزام مجلس النقابة بإحالة رؤساء مجالس إدارات الصحف أعضاء النقابة، ورؤساء تحرير الصحف إلى التأديب في حالة فصلهم الصحفيين تعسفياً، وتكليف مجلس النقابة بمواجهة جادة وسريعة لظاهرة الفصل التعسفي من العمل واعتبار الفصل التعسفي خطأ أحمر.
- تكلف الجمعية العمومية مجلس النقابة بسرعة العمل على إقرار لائحة موحدة للأجور في كل المؤسسات الصحفية، التي يتم قبول العضوية منها بالنقابة، بما يضمن حياة كريمة للصحفي، على ألا يقل الحد الأدنى المقبول به في العقود التي تعترف بها النقابة عن الحد الأدنى للأجور، الذي أقرته الدولة المصرية.

• تكلف الجمعية العمومية مجلس النقابة بالعمل على إيجاد حلول لأزمة الصحف الحزبية والمستقلة المتوقفة عن الصدور في أسرع وقت.

• توصي الجمعية العمومية بتفعيل قرارها السابق بحظر الجمع بين مواقع النقيب وأعضاء مجلس النقابة، وبين أي منصب حكومي بالتعيين، أو الانتداب، أو الإعارة، أو على أي نحو كان، وذلك لصون استقلال نقابة الصحفيين واستقلالية نقيهم، وأعضاء مجالسها المنتخبين، وحرصاً على تجنب تعارض المصالح، وكذا إعمالاً ل ضمانات القانون، التي تشدد على استقلالية الصحفيين أنفسهم (المادة 7 من قانون تنظيم الصحافة والإعلام 180 لسنة 2018م).

• توصي الجمعية العمومية بعدم الموافقة على إجراء تعديلات على قانون نقابة الصحفيين رقم (76) لسنة 1970م، إلا بعد العرض على الجمعية العمومية مكتملة النصاب.

• توصي الجمعية العمومية مجلس النقابة بالعمل على إنشاء دار مسنين لشيخوخة المهنة.

• تؤكد الجمعية العمومية على قرارها السابق بتضامنها الكامل مع الزملاء، الذين ما زالوا رهن الحبس الاحتياطي، وتطالب بسرعة الإفراج عنهم بضمان النقابة، وتحسين أوضاعهم المعيشية والصحية، وتسهيل زيارة أسرهم لهم، وتمكين أعضاء مجلس النقابة ومحاميها من زيارتهم.

ملف الحريات

1 - رفض الاعتداء على المصورين الصحفيين وكود تصوير الجنازات: أعلنت النقابة في بيان لها، رفضها ما حدث من تجاوزات لفظية بحق عدد من المصورين الصحفيين، خلال جنازة الفنان سليمان عيد. وأكدت على حقهم الكامل في ممارسة مهنتهم بحرية واحترام، بما يتوافق مع المعايير المهنية والإنسانية في تغطية جميع الفعاليات والأحداث.

وتُعلن النقابة أنها ستتخذ كل الإجراءات القانونية الرادعة ضد أي شخص قام بالاعتداء فعلاً أو قولاً على صحفي، أو حال دون قيامه بعمله دون سند قانوني.

وهي التجاوزات التي صدرت عن أشخاص يُعبّرون عن سلوك يفتقر إلى الحد الأدنى من المسؤولية، ويمثل اعتداءً سافراً على حرية الصحافة وكرامة العاملين بها.

وكانت النقابة عقدت في وقت سابق اجتماعاً موسعاً بنقابة الصحفيين، بحضور خالد البلشي نقيب الصحفيين، والدكتور أشرف زكي نقيب المهن التمثيلية، وجمال عبد الرحيم سكرتير عام نقابة الصحفيين، ومجدي إبراهيم رئيس شعبة المصورين، وممثلي الشعبة وشيوخها، وعلى رأسهم المصور الكبير حسام دياب، وعدد من أعضاء مجلس النقابتين، لبحث سبل التعاون المشترك ووضع آليات واضحة لتنظيم تغطية مراسم الجنازات والعزاء الخاصة بالفنانين.

وقد أسفر الاجتماع عن عدد من التفاهات، بدأنا بالفعل في تنفيذها تدريجياً، ومنها إخطار النقابة في حال عدم رغبة بعض أسر الفنانين في التغطية الإعلامية للعزاء باعتباره مكاناً خاصاً، وهو ما التزمت به نقابة الصحفيين والشعبة على مدار عام كامل.

أما الضوابط فهي:

• تصوير جنازات الشخصيات العامة كحدث بشكل عام من دون التركيز على مشاعر الأفراد بشكل مخصص، هو عمل صحفي بامتياز، لكن يجب احترام الخصوصية، ولا ينبغي تصوير الأفراد دون رغبتهم.

• يمكن تصوير النعش وحامله في جنازات الشخصيات العامة.

• يجب أن يُراعى المصورهيبية الموقف الجنائزي في جميع تصرفاته. ومن غير المقبول التحدث بصوت عالٍ أو المشاجرات أو التزاحم والتنافس.

• احترام خصوصية الأقارب المفجوعين، والامتناع عن دفع الميكروفون في وجوههم.

• لا يجب دخول المصورين والصحفيين إلى سرادق العزاء، ويمكن الانتظار في الساحة الخارجية "وبموافقة أسرة الفقيد".

• يُحظر على المصور والصحفي دخول المدفن والقبر، ويجب تجريم هذا الفعل.

2 - **المطالبة بالإفراج عن الصحفيين المحبوسين: طالبت** النقابة بالإفراج عن 22 زميلاً محبوساً بمناسبة عيد الأضحى... والنقيب يطالب الجهات المختصة بإنهاء هذا الملف المؤلم، حيث تقدم نقيب الصحفيين بطلب للنائب العام والجهات المختصة للإفراج والعفو عن 20 صحفياً محبوساً احتياطياً و2 من الصحفيين صدرت بحقهم أحكاماً بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

3 - **بيان رفض بحكم الحبس الصادر ضد محمد الباز في قضية نشر:** عبر خالد البلشي، نقيب الصحفيين، عن انزعاجه من صدور حكم بالحبس، في 31 مايو 2025، ضد الكاتب الصحفي محمد الباز في قضية تتعلق بالنشر. وأكد البلشي على موقف نقابة الصحفيين الثابت الرافض لتوقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، تنفيذاً لنص المادة 71 من الدستور، والمادة 29 من قانون تنظيم الصحافة والإعلام، التي جاءت أحكامها مطابقةً لنصوص الدستور.

وأشار البلشي إلى أن حكم الحبس الصادر بحق رئيس مجلس إدارة "الدستور"، يؤكد أهمية مطالب النقابة المتكررة خلال العامين الماضيين، التي دعمتها مخرجات المؤتمر العام السادس للنقابة، بضرورة الإسراع في إصدار قانون يمنع العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر، باعتباره قانوناً مكماً للدستور. موضحاً أن النقابة أعدت مشروع قانون في هذا الصدد داعياً جميع الأطراف للعمل على إقراره.

ملف الحقوق الاقتصادية

مشكلات البديل وملف صحفيين الطريق: التقى مجلس نقابة الصحفيين برئاسة النقيب خالد البلشي، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، المهندس خالد عبد العزيز، بمقر المجلس بماسبيرو، لبحث عددٍ من المشكلات الخاصة ببديل التدريب والتكنولوجيا، التي طرأت في الفترة الأخيرة.

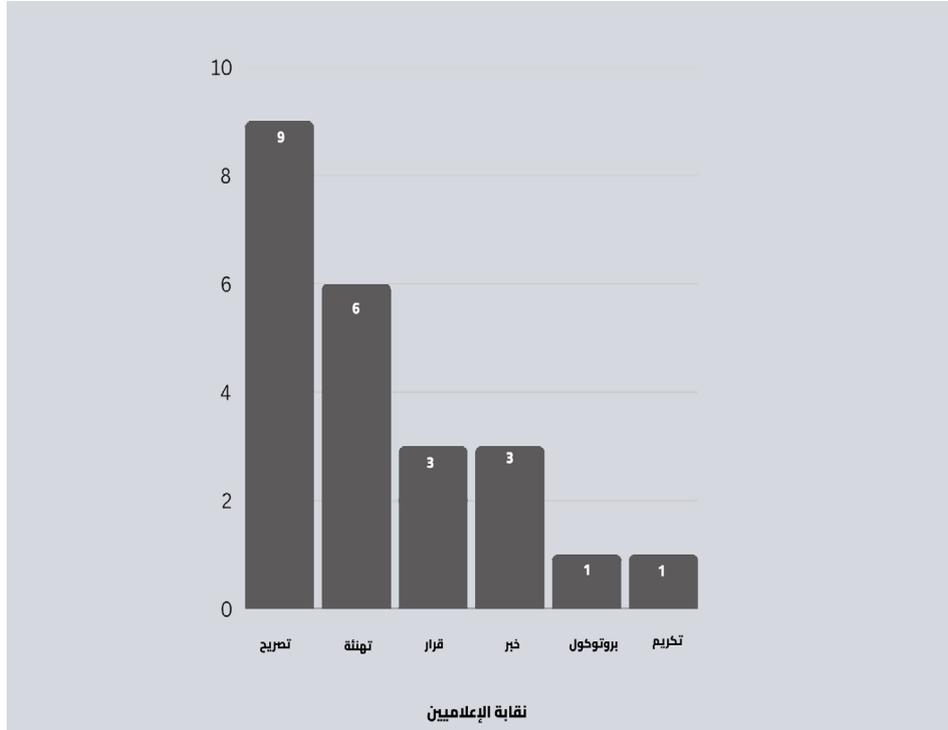
وقدمت النقابة كل المستندات، التي تؤكد صحة موقفها وقانونية صرف البديل للزملاء بجريدة "الطريق".

وفندت نقابة الصحفيين بالمستندات كل ادعاءات مالك جريدة "الطريق". وتم الاتفاق على إرسال البيانات التي تؤكد صحة موقف الزملاء، على أن يتم إنهاء الأزمة في أسرع وقت ممكن، كما اتفق الطرفان على ضرورة وضع قواعد للتعامل مع القضايا والمشكلات الخاصة بالصحفيين على أن يتم عقد لقاءات دورية، والتواصل المستمر لحل الأزمات والمشكلات.

كما تم الاتفاق على أهمية الإسراع باعتماد اللائحة الجديدة المنظمة لصرف بدل التدريب والتكنولوجيا، التي تم الاتفاق على بنودها واعتمادها من الطرفين خلال دورة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام السابق.

2. نقابة الإعلاميين

كانت نقابة الإعلاميين من أقل الجهات نشاطاً خلال الربع الثاني من عام 2025، إذ صدر عنها 23 نشاطاً فقط. أما توزيع هذه النشاطات من حيث نوعها فقد جاءت كالتالي: عدد 9 تصريحات صادرة عن النقيب، و6 بيانات تهنئة، و3 قرارات، و3 أخبار عن النقابة و أنشطتها، وبروتوكول تعاون، وحفل تكريم.



أهم ما صدر عن نقابة الإعلاميين ملف الحريات

منع إعلامية من الظهور: أصدر نقيب الإعلاميين، الدكتور طارق سعده، في 24 أبريل 2025، **قراراً** بمنع ظهور دعاء سهيل على أي وسيلة إعلامية داخل جمهورية مصر العربية، وذلك لممارستها النشاط الإعلامي دون قيد أو تصريح. وأندر نقيب الإعلاميين كافة الوسائل الإعلامية الرسمية والخاصة، المرئية والمسموعة، بعدم السماح لأي شخص بممارسة النشاط الإعلامي بها دون قيد أو تصريح، وإلا تتعرض الوسيلة للغلق وفقاً للمادة ٨٩ من قانون النقابة.

استدعاء خيرى رمضان للتحقيق: أصدر نقيب الإعلاميين، الدكتور طارق سعده، في 19 يونيو 2025، **قراراً** باستدعاء خيرى رمضان للتحقيق معه في مقر النقابة استناداً إلى تقرير المرصد الإعلامي التابع للنقابة وتوصيته بوجود مخالفات لميثاق الشرف الإعلامي ومدونة السلوك المهني في حلقة ٢٠٢٥/٦/١٥ المذاعة في برنامج (مع خيرى) على شاشة قناة المحور.

غير المقيدون بالنقابة منتحلي صفة: قال نقيب الإعلاميين، إن سارة خليفة، المتهمة في قضية الإتجار بالمخدرات، ليست إعلامية لأنها غير مقيدة في جداول النقابة، وغير حاصلة على تصريح لمزاولة المهنة.

ووفقاً للقانون وتحديدًا المادة الأولى من قانون تنظيم الإعلام نصت أن: الإعلامي كل من هو مقيداً في نقابة الإعلاميين، وعليه فإن سارة خليفة منتحلة صفة إعلامية، وهي جريمة يعاقب عليها القانون جنائياً بالحبس وفقاً للمادة ٨٨ من قانون النقابة رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٦.

وقال نقيب الإعلاميين "لدينا ملفّ كبير نعمل عليه من سنوات وهو ملفّ منتحلي صفة إعلامي والكيانات الوهمية، وقطعنا فيه شوطاً كبيراً وقدمنا الكثيرين من هؤلاء للجهات المختصة، وأغلقنا الكثير من الكيانات الوهمية في القاهرة والمحافظات".

السيطرة التامة على فوضى الإعلام: خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية بالمؤتمر العلمي الثامن للمعهد الدولي العالي للإعلام، بأكاديمية الشروق، في 14 مايو 2025، قال نقيب الإعلاميين الدكتور طارق سعدة، إن الدولة المصرية من خلال مؤسساتها الإعلامية، وتحديداً نقابة الإعلاميين سيطرت سيطرة تامة على فوضى الإعلام من خلال خمسة محاور رئيسية، وهي:

١- تقنين أوضاع العاملين في جميع الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة الرسمية والخاصة.

٢- عمل ميثاق شرف إعلامي، ومدونة السلوك المهني، ونشره في الجريدة الرسمية ليكون معمولاً به ومرشداً لعمل جميع الإعلاميين.

٣- محاربة منتحلي صفة إعلامي وغلق الكيانات الوهمية على مستوى الجمهورية.

٤- عقد دورات تدريبية لرفع كفاءة وتطوير أداء الإعلاميين، وكان آخرها البرنامج التدريبي المشترك مع إدارة الشؤون المعنية والذي عُقد أواخر أبريل الماضي.

٥- إنشاء كيانات إعلامية تابعة للنقابة تساعد في ضبط المشهد الإعلامي مثل المرصد الإعلامي التابع للنقابة الذي يتابع أداء جميع الإعلاميين في الوسائل الإعلامية من الناحية المهنية، بالإضافة إلى إنشاء مركز مكافحة الشائعات التابع للنقابة لضمان جودة وصدق الرسالة الإعلامية الموجهة للمجتمع لتكوين رأي عام حقيقي يحافظ على وحدة وتماسك المجتمع.

ملف الخدقات

توقيع بروتوكول تعاون بين نقابة الإعلاميين ووزارة الشباب والرياضة، في 5 أبريل 2025، بهدف الإسهام في ضبط المشهد الإعلامي الرياضي، والمشاركة في وضع السياسات العامة بشأن عدد من القضايا المطروحة، وفي مقدمتها قضايا الوعي، والتصدي للشائعات، والتعامل المهني مع وسائل التواصل الاجتماعي. كما يتضمن البروتوكول مجالات التثقيف والتدريب، وإعداد كوادر شبابية مؤهلة للعمل في الحقل الإعلامي بمختلف تخصصاته، بما يساهم في تعزيز التواصل والتكامل بين الجانبين، وتبادل الخبرات والاستفادة من الإمكانيات البشرية والفنية المتاحة لدى الطرفين في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

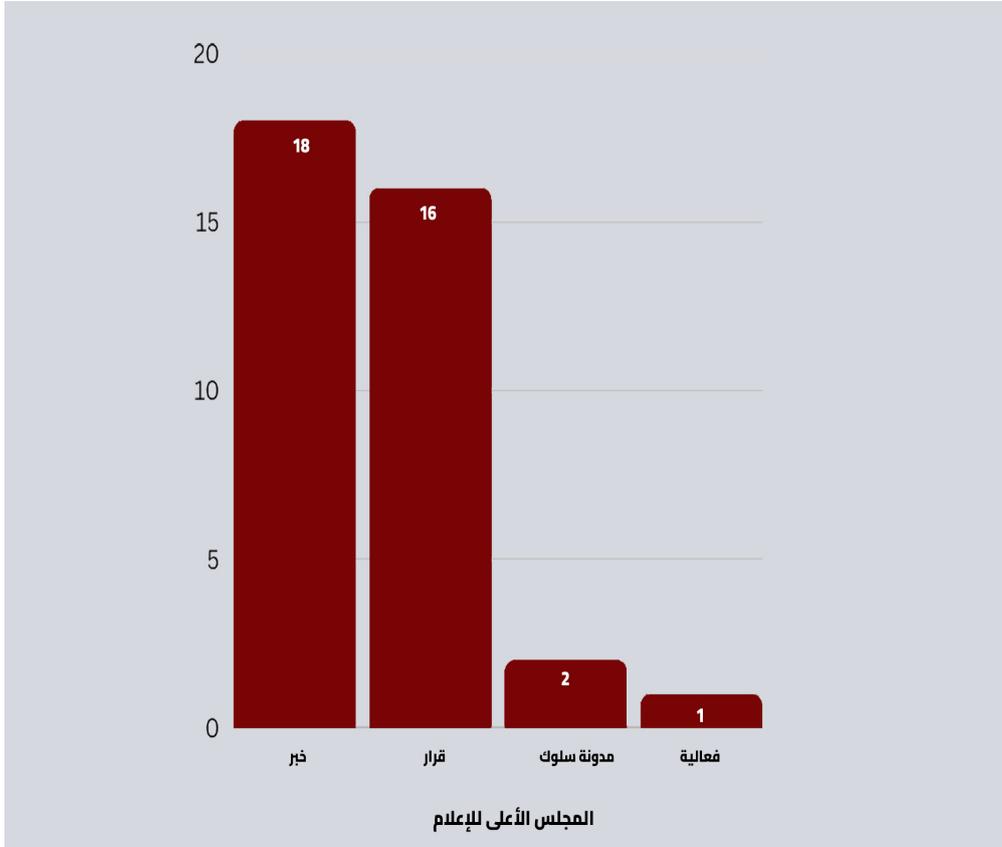
ثانياً: المؤسسات الرقابية

1 - المجلس الأعلى للإعلام

المجلس الأعلى للإعلام هي المؤسسة الأبرز في الجهات الرقابية المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، قد لا تكون الهيئة هي الجهة الأعلى نشاطاً، لكن نشاطاتها ذات تأثير واسع من جهة، وهي ذات طابع سلطوي من جهة أخرى.

وقد صدر عن المجلس، خلال الربع الثاني من عام 2025، عدد 37 نشاطاً؛ فالمجلس ثالث أكثر الجهات المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر نشاطاً، بعد نقابة الصحفيين والهيئة الوطنية للإعلام.

أما توزيع هذه النشاطات من حيث نوعها، نجد أن الهيئة صدر عنها، عدد 18 خبراً عنها وعن أنشطتها، و16 قراراً، فالمجلس هو أكثر الهيئات إصداراً للقرارات، كما أصدر المجلس عدد 2 مدونة سلوك/ كود إعلامي. كما نظم المجلس فعالية وحيدة خلال الشهر الثلاث.



أهم ما صدر عن المجلس

استدعاءات للتحقيق

1 - بشأن شكاوى جامعة "نيو جيزة" وأحد المطاعم.. الأعلى للإعلام **يستدعي** الممثل القانوني لموقعي "الصفحة الأولى" و"عين مصر". وعليه **تقرر** مجازاة الموقع الإلكتروني «الصفحة الأولى» بأداء مبلغ مالي قدره 50 ألف جنيه، لما ثبت في حقه من مخالفات في شأن الشكاوى المقدمة من جامعة «نيو جيزة»، فيما تضمنته من بث الموقع أخباراً بقصد التشهير بها، وإلزام الموقع بحذف الأخبار محل المخالفة.

2 - الأعلى للإعلام: **استدعاء** المسؤولين عن إدارة قناة «أهلاوي وزملاوي» على اليوتيوب. وعليه **تقرر منع** ظهور أحمد الخضري، أحد مسؤولي الصفحة لمدة شهر.

3 - استدعاء الممثل القانوني لقناة «النهار»؛ بسبب مخالفات برنامج «حياتك من الطبيعة»، مع إيقاف معلق مباراة «حرس الحدود» و«الزمالك» لمدة شهر.

4 - اعتماد قرار قناة (TEN) بالإيقاف الفوري للكابتن «رضا عبدالعال»، مع استدعاء مسؤولي صفحتي «إبراهيم مدكور» و«صبحي عبدالسلام» على التواصل الاجتماعي.

5 - الأعلى للإعلام: حجب عدد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لقيامها بالترويج لمستحضرات وأجهزة طبية دون الحصول على ترخيص من هيئة الدواء المصرية. بعدها، في 22 مايو 2025، تقرر رفع الحجب عن الحسابات الإلكترونية لـ 17 شركة وصيدلية شهيرة بعد توفيق أوضاعها مع هيئة الدواء المصرية.

6 - الأعلى للإعلام: استدعاء الممثلين القانونيين لقناتي «الشمس» و«هي». وفي شكوى الإعلامية «مها الصغير».. الأعلى لتنظيم الإعلام يستدعي الممثلين القانونيين للمواقع والوسائل الإعلامية المشكوك في حقها. كذلك تم استدعاء الممثلين القانونيين لعدد من القنوات الفضائية بسبب مخالفة الضوابط والمعايير.

7 - استدعاء الممثل القانوني لقناة «الشمس» الفضائية لجلسة استماع، بشأن ما تضمنته حلقة برنامج «ملعب البلدوزر» بتاريخ 31/5/2025 تقديم الكابتن/ مجدي عبد الغني، من عبارات وردت على لسان ضيف البرنامج تتعارض مع الضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

8 - استدعاء الممثل القانوني لقناة «الزمالك» الفضائية لجلسة استماع، بشأن ما تضمنته حلقات برنامج «زملكاوي» تقديم الكابتن/ محمد أبو العلا خلال الفترة الماضية، من عبارات وردت على لسان ضيوف البرنامج تتعارض مع الضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

9 - استدعاء المدير التنفيذي المسؤول عن برنامج «نجم الجماهير» الذي يبث عبر موقع يوتيوب تقديم أبو المعاطي زكي -عضو نقابة الصحفيين، كما قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مخاطبة نقابة الصحفيين لإعمال شئونها في هذا الأمر طبقاً للقانون. ويأتي هذا الاستدعاء بناء على الشكوى المقدمة من نادي الزمالك للألعاب الرياضية برئاسة الكابتن حسين لبيب.

10 - استدعاء الممثل القانوني لقناة «تن» الفضائية لجلسة استماع، بشأن ما تضمنته حلقة برنامج «البريمو» بتاريخ 29/5/2025 تقديم إسلام صادق، من عبارات وردت على لسان ضيف البرنامج تتعارض مع الضوابط والمعايير الإعلامية والأكواد الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

قرارات عقابية

أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة المهندس خالد عبدالعزيز، في 20 أبريل 2025، عددًا من القرارات، الخاصة بالمواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية، وذلك بناءً على توصيات لجنة الشكاوى ولجنة التظلمات، وقد صدرت خلال اجتماع 16 أبريل 2025، وجاءت كالآتي:

أولاً: توقيع غرامة قدرها 100 ألف جنيه على موقع «عين مصر» عما ثبت في حقه من التشهير والإساءة لإحدى الشركات العقارية وأحد المطاعم في محتوى إخباري نشر من خلال الموقع وإلزامه بحذف المحتوى محل المخالفة.

ثانيًا: توقيع غرامة قدرها 100 ألف جنيه على قناة «الحدث اليوم» الفضائية في مخالفتين، الأولى فيما تضمنته إحدى حلقات برنامج «حضرة المواطن» من استخدام عبارات غير لائقة حال مناقشة شكاوى بعض العملاء من إحدى الشركات، والثانية سماح القناة بظهور مقدمة برنامج «أصحاب الرسالة» دون حصولها على تصريح بالظهور الإعلامي، وإبلاغ السيد النائب/ طارق سعدة، نقيب الإعلاميين، لإعمال شؤونه في الأمر.

ثالثًا: توقيع غرامة قدرها 50 ألف جنيه على موقع «تليجراف مصر» لنشره خبرًا غير صحيح ونسبه لمصدر رسمي «المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام».

رابعًا: توقيع غرامة قدرها 25 ألف جنيه على موقع «الصفحة الأولى» عما ثبت في حقه من التشهير بأحد المطاعم في محتوى إخباري نشر من خلال الموقع وإلزامه بحذف المحتوى محل المخالفة.

خامسًا: في ضوء ما تناولته وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تضرر جمهور النادي «الإسماعيلي» من النقل التلفزيوني لمباراة فريق النادي لكرة القدم مع «الاتحاد السكندري» بتاريخ 10 أبريل الجاري، وحرصًا من المجلس على مشاعر جماهير النادي العريق وجه بسرعة الفحص الفني للعمل وبناءً على ما تبين من بذل المختصين بنقل المباراة العناية الفنية المعتادة، قرر المجلس حفظ الأوراق.

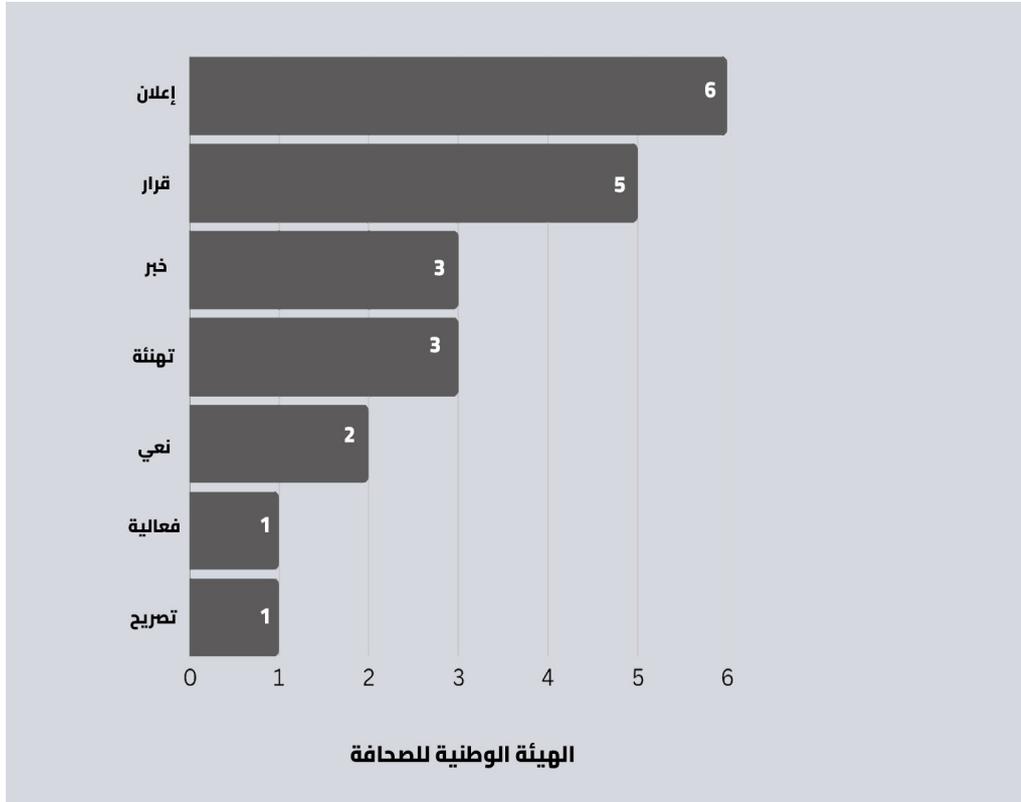
سادسًا: حفظ الشكاوى المقدمة من نادي «الزمالك» والنادي «الأهلي» بشأن ما تضمنته إحدى حلقات برنامج «ملعب البلد» المذاع عبر قناة «صدى البلد»، بتاريخ 22 مارس 2025، في ضوء ما تبين بعد مراجعة الحلقة من خلوها من أية مخالفات.

سابعًا: رفض تظلم قناة «النهار» من قرار المجلس بشأن ما تضمنه برنامج «العرافة» المذاع عبر القناة خلال النصف الأول من شهر رمضان.

ثامنًا: رفض تظلم قناة «صدى البلد» من قرار المجلس بشأن ما تضمنته حلقة برنامج «الماتش» المذاعة بتاريخ 11 مارس 2025.

2- الهيئة الوطنية للصحافة

الهيئة الوطنية للصحافة هي أقل الجهات نشاطاً خلال الربع الثاني من العام؛ إذ صدر عنها 21 نشاطاً فقط خلال ثلاثة شهور. وقد جاءت هذه النشاطات كالتالي: 6 إعلانات عن نشاطات أو فعاليات خدمية أو تدريبية أو احتفالية نظمتها الهيئة، عدد 5 قرارات -وهو عدد كبير نظراً لمحدودية نشاط الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير- ثم 3 أخبار عن الهيئة وأنشطتها، و3 بقرقيات تهنئة، عدد 2 بيان نعي. وأخيراً تنظيم فعالية وحيدة، وكذلك صدور تصريح وحيد عن رئيس الهيئة.



أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة قرارات تنظيمية

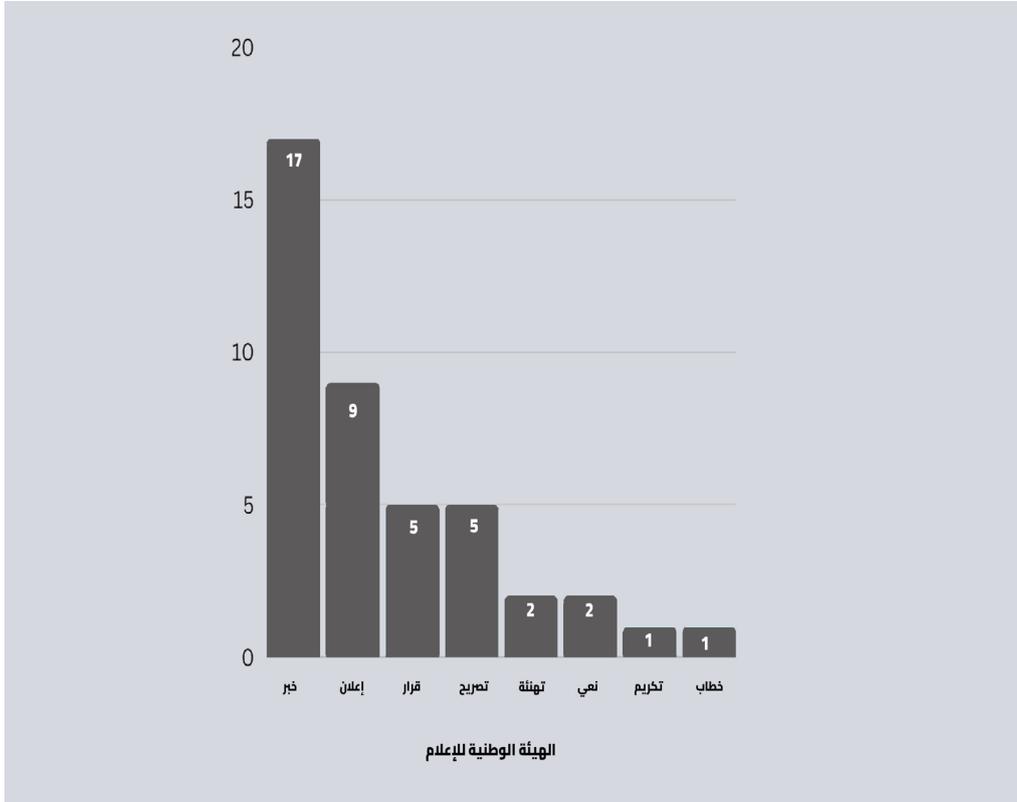
اعتماد القوائم المالية عن الأعوام المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ - ٢٠٢٢/٢٠٢١، من جانب الجمعية العمومية لمؤسسة دار المعارف، والموافقة على زيادة رأس المال. كما اعتمدت الجمعية العمومية للشركة القومية للتوزيع، القوائم المالية عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ووافقت على زيادة رأس المال. الأمر نفسه بالنسبة للجمعية العمومية لمؤسسة دار التحرير، التي اعتمدت القوائم المالية عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ ووافقت على زيادة رأس المال. كذلك اعتمدت الجمعية العمومية لمؤسسة أخبار اليوم، القوائم المالية عن العام المالي 2021/2022 ووافقت على زيادة رأس المال. وأخيراً، اعتمدت الجمعية العمومية لمؤسسة الأهرام القوائم المالية (المستقلة والمجمعة) عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، كما وافقت على زيادة رأس المال.

حقوق

قرار بصرف ألف جنيه زيادة في أجور العاملين بالصحف القومية من أول يوليو 2025.

3- الهيئة الوطنية للإعلام

هي ثاني أكثر الهيئات نشاطاً بعد نقابة الصحفيين؛ إذ صدر عنها 42 نشاطاً خلال الربع الثاني من العام. وقد جاءت نشاطات الهيئة كالتالي: 17 خبراً عن نشاطات الهيئة، 9 إعلانات عن فعالية خدمية أو تدريبية أو احتفالية، و5 قرارات، و5 تصريحات صادرة عن رئيس الهيئة، و2 بيان تهنئة، و2 بيان نعي. وأخيراً فعالية تكريم وحيدة، وخطاب وحيد موجه إلى جهة رسمية.



أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام

الاستفادة من حملة الشهادات العليا: المسلماني يطلب من حملة الدكتوراه في ماسبيرو تقديم السير الذاتية لرئاسة الهيئة، على أن تتضمن: التخصص، وعنوان الرسالة، واسم المشرف، وأعضاء لجنة المناقشة، واسم الكلية والجامعة، وسنة الحصول على الدكتوراه، وموجزاً لها، والتوصيات التي انتهت إليها في حال وجودها.

وقال المسلماني: إن "ماسبيرو زاخر بالكفاءات الأكاديمية والمهنية، وقد حان الوقت لتنظيم الاستفادة من المتميزين من أبناء الهيئة، وبحث تصعيدهم للمواقع القيادية، والإفادة منهم في وحدات الدراسات المقترح إنشاؤها، والأطر الإعلامية والثقافية الجديدة بالهيئة. وكذلك الاستفادة من مقترحاتهم في حل أزمة المعاشات، وتطوير الرعاية الطبية، وتحسين موارد الهيئة، وتحقيق الشفافية في الإدارة والإنفاق.

إطلاق قنوات رقمية: قال الكاتب أحمد المسلماني رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، إن "الهيئة بصدد إطلاق قنوات رقمية، وذلك تجاوباً مع الحراك الكبير في الإعلام الرقمي. يأتي هذا بعد إعلان سابق للهيئة عن تدشين منصة رقمية، وبدء مشروع طموح لنقل المواد التليفزيونية التي تعود لعشرات السنين إلى وسائط حديثة".

إطلاق إذاعة لبث المسلسلات: أعلن الكاتب أحمد المسلماني رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، **انطلاق** أول إذاعة في العالم العربي؛ لبث المسلسلات الإذاعية باسم (دراما إف إم .. إذاعة المسلسلات من القاهرة). يذكر أن الإذاعة المصرية أنتجت عبر عقود إبداعها عددًا كبيراً من المسلسلات الإذاعية، شارك في كتابتها نخبة من الكتاب المصريين وكبار كتاب العالم، كما شارك في الإخراج والتمثيل نجوم ومبدعون من أجيال مختلفة، تبث إذاعة دراما إف إم .. اعتباراً من يوم ٣١ مايو

إطلاق متحف القراء بماسبيرو: أعلن الكاتب أحمد المسلماني رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، **تدشين** متحف يحمل اسم (متحف القراء).. ليضم صور ومخطوطات وعقود، وتسجيلات، ومقتنيات كبار القراء المصريين. على أن يتبع المتحف شبكة إذاعة القرآن الكريم، وقد تم تخصيص مساحة مناسبة وموقعاً مميزاً بمبنى الإذاعة والتلفزيون في ماسبيرو، ليكون مقراً للمتحف. وقد تمت مخاطبة عائلات كبار القراء لجمع مقتنياتهم بالمتحف الجديد، على أن يتم فتح المتحف للزيارات المنظمة، حال الانتهاء من ترتيب المقتنيات، وتعريفها وجاهزتها للعرض.

الحيات

شهد شهر مايو 2025، **وقوع** أكثر من حالة فصل تعسفي بحق معدي برامج بماسبيرو، بعد أن استعادت الهيئة مسؤوليتها الكاملة عن البرامج التي كانت تحت إدارة الشركة المتحدة بهدف تطويرها؛ للوقوف على هذه الحالات أنظر تقرير الانتهاكات الصادر عن المرصد المصري للصحافة والإعلام، عن شهريونيو 2025.

المحور الثالث

أبرز الأحداث خلال الربع الثاني من عام 2025

نتناول في هذا الجزء أهم التطورات التي شهدتها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي هذا النطاق نتناول مشهد انتخابات التجديد النصفي، أبرز ملامحها، والترتيبات التنظيمية التي شهدتها، وما أسفرت عنها من نتائج، مع تقييمات ختامية للمشهد الانتخابي ككل.

مشهد انتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين المنعقد في 2 مايو 2025 قراءة في الملامح والمشهد التنظيمي

منذ أبريل 2025، وهناك محاولات مستمرة لعقد الجمعية العمومية اللازمة لبدء انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين، لكن مع عدم اكتمال النصاب، استمر التأجيل، في 4 أبريل 2025، حدث **أول** تأجيل، إذ قررت اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد تأجيل انعقاد الجمعية العمومية للصحفيين إلى الجمعة 18 أبريل لعدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقادها بحضور 25% من الأعضاء المشتغلين.

في سياق تأجيل الانتخابات لعدم اكتمال النصاب، دعا مرشحين إلى تأجيل انعقاد الجمعية العمومية، إلى 2 مايو 2025؛ تقديرًا للزملاء المسيحيين للاحتفال بعيد القيامة. فيما **أعلنت** اللجنة المشرفة على الانتخابات، في 14 أبريل 2025، أنها "ستدعو لاجتماع لجميع المرشحين خلال الأسبوع القادم للاتفاق على الإجراءات النهائية لانعقاد الجمعية العمومية، والاتفاق على ضوابط يوم التصويت والإشراف والفرز خلال الانعقاد النهائي، الذي اختار له المرشحون يوم 2 مايو ومن بينها مخاطبة وزارة الداخلية لتوسيع الصوان، أو استئجار قطعة الأرض المجاورة لنادي القضاة؛ لتخفيف الزحام والتكدس، خاصة في ظل الظروف الجوية مع انعقاد الجمعية لأول مرة خلال شهر مايو".

في 18 أبريل 2025، كان مقرر انعقاد الجمعية العمومية حَسَبَما أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات النقابة، لكن مع عدم اكتمال النصاب، صدر قرار اللجنة المشرفة مؤيدًا لما توافق عليه المرشحين من قبل، بتأجيل الانتخابات حتى 2 مايو. كما قررت اللجنة أنه في حال عدم اكتمال نصاب الجمعية العمومية، في 2 مايو، يتم التأجيل حتى يوم الجمعة 16 مايو 2025م.

إلا أن النصاب اكتمل بالفعل في 2 مايو 2025، و انعقدت الجمعية العمومية، و انطلقت انتخابات التجديد النصفي.

وفي هذا السياق نتناول في هذه السطور أبرز ملامح المشهد الانتخابي بالنقابة، الترتيبات التنظيمية، وما أسفر عنه من نتائج، وفي النهاية ملاحظات ختامية.

تنظيم عمل مندوبي المرشحين خلال الانتخابات

دعت اللجنة المرشحين إلى المسارعة تدعو اللجنة المشرفة على انتخابات التجديد النصفي لنقابة الصحفيين الزملاء المرشحين لمقعد النقيب، وعضوية المجلس سرعة إرسال أسماء المندوبين عنهم باللجان الانتخابية وعملية الفرز وذلك على النحو التالي:

(1) يجوز للمرشح على مَقْعَد النقيب، أن يمثل بـ 24 مندوبًا أصليًا، و 10 احتياطيين بلجان الاقتراع والفرز.

(2) يجوز للمرشح على مَقْعِد العضوية أن يمثل بخمسة مندوبين أصليين، وثلاثة احتياطيين بلجان الاقتراع والفرز.

(3) يُشترط في جميع المندوبين أن يكونوا من أعضاء الجمعية العمومية، (جدول مشغولين، مسددين لأخر اشتراك).
(4) يرسل كل مرشح أسماء مَن ينوبون عنه في لجان الاقتراع والفرز، وصورة شخصية مع صورة كارنيه العضوية 2025م، في مدى زمني أقصاه الأحد 27 أبريل إلى إدارة شؤون المجلس والأعضاء في الطابق الثاني بالنقابة.

(5) لكل الصحف ووسائل الإعلام الحق في أن تُمثل في تغطية الانتخابات بكل مراحلها على أن ترسل الأسماء وصور الكارنيهات، أو بطاقات الرّفْم القومي وصورة شخصية في مدى زمني أقصاه الأحد 27 أبريل الجاري.

تنظيم عمل اللجنة المنظمة للعملية الانتخابية

تأسست اللجنة المنظمة للمشهد الانتخابي، عبر **دعوة** الصحفيين /ات الراغبين في المشاركة بتنظيم الانتخابات بالتواصل مع اللجنة المشرفة لتسجيل أسمائهم، تمهيداً لدعوتهم للاجتماع، في 28 أبريل 2025، قبل 4 أيام فقط من انطلاق الدعوة إلى انعقاد الجمعية العمومية في 2 مايو 2025. الاجتماع هدفه كما هو متوقع "وضع التصورات اللازمة لضمان ظهور العملية الانتخابية بالشكل اللائق للجماعة الصحفية، ونقابة الصحفيين"، مع التشديد على الزملاء المشاركين في تنظيم الانتخابات بالتزام الحياد التام بين جميع الزملاء المرشحين "وأن يكونوا ضمن أعضاء الحملات الانتخابية لأي من المرشحين لمقعد النقيب، وعضوية المجلس".

تنظيم عمل النقابة يوم الانتخابات

قررت اللجنة المشرفة على انتخابات النقابة جملة من **القواعد** التنظيمية: حتى يخرج المشهد بشكل جيد يليق بالمجتمع الصحفي، هذه القواعد جاءت كالتالي:

1 - في حال انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، كشرط لازم وضروري لانطلاق العملية الانتخابية، حين يحضر 25% من الأعضاء المسددين لاشتراك النقابة، يمكن عندها فقط بدء الانتخابات.

2 - يبدأ اجتماع الجمعية العمومية مباشرة بمسرح النقابة في الطابق الأرضي لمناقشة جدول الأعمال، ولا تبدأ عملية التصويت إلا عقب انتهاء اجتماع الجمعية العمومية وتلاوة التوصيات.

3 - عقب اكتمال الجمعية العمومية تتوقف عمليات تسجيل الحضور، ويحق للزملاء الذين لم يسجلوا أسماءهم التوجه مباشرة إلى اللجان الانتخابية.

4 - يستلزم لمن يشارك في التصويت سداد اشتراك النقابة لعام 2024م، على الأقل، ويجوز سداد الاشتراك في نفس يوم التصويت.

كما أعلنت اللجنة عن عدد من الإجراءات للتيسير على الزملاء المشاركين في التصويت

1 - لتسهيل وصول الزملاء للجنة الاقتراع، سيتم إرسال رسائل قصيرة (sms) إلى كل عضو في الجمعية العمومية، وكذلك عبر البريد الإلكتروني، مدون فيها: مقر لجنة الانتخابية ورقمها. كذلك، فإن كل زميل سيوقع في كشوف الجمعية العمومية، يحصل على "كارت إرشادي" برقمه المسلسل، ورقم اللجنة، والطابق الموجود به اللجنة.

2 - يتم التيسير على كبار السن وذوي الهمم بتوفير طاقم يساعدهم في الوصول إلى لجنهم، كما سيتم تخصيص "مصعد" لهم من الجراج، لمن لا يقوى على صعود السلالم. وهو إجراء تنظيمي يكفل ممارسة الجميع لحق التصويت في

الانتخابات. سيتم تخصيص سلم للصعود إلى الأدوار العليا، وآخر منفصل للنزول، لمنع تكديس الزملاء.

3 - يتم منح مندوبي المرشحين، واللجنة المشرفة، ومندوبي الصحف، تراخيص حضور لجان الاقتراع والفرز.

4 - يتم تجهيز المبنى بوحدة إذاعة داخلية، لإذاعة الإرشادات في كل طوابق مبنى النقابة، والسرادق المقام أمام المبنى، وتيسيراً لوصول رسائل وتعليمات "لجنة الإشراف" إلى جميع الأعضاء، وكذا إعلان اكتمال النصاب القانوني، أو مد المهلة، أو بدء التصويت.

5 - تتوافر "شاشات عرض"، لتمكين الزملاء المتواجدين داخل السرادق والمبنى من متابعة وقائع الجمعية العمومية، التي تُجرى داخل المسرح، وكذلك متابعة عملية الفرز.

6 - وفي إطار حرص نقابة الصحفيين على سلامة أعضائها وتوفير الرعاية الطبية اللازمة خلال انتخابات التجديد النصفي، أعلنت اللجنة عن تخصيص عيادتين للطوارئ داخل مبنى النقابة، العيادة الأولى: بالدور الأول، أمام إدارة مشروع العلاج، العيادة الثانية: بالدور الرابع، أمام قاعة محمد حسنين هيكل، وكل عيادة يعمل بها طبيب متخصص واثنان من طاقم التمريض، تعمل العيادتان من الساعة العاشرة صباحاً وحتى العاشرة مساءً. بالإضافة إلى توفير سيارة إسعاف.

أما عمليات التصويت فقد نظمت كالتالي:

1 - يجب على العضو المدرج اسمه في كشوف التصويت، إبراز كارتنيه العضوية للعام الحالي (2025م)، ووثيقة إثبات هوية (بطاقة رقم قومي - جواز سفر - رخصة قيادة).

2 - حفاظاً على سرية الاقتراع، يمنع تصوير بطاقة الاقتراع، وسيتم اتخاذ الإجراءات النقابية والقانونية تجاه من يخالف هذا القرار.

3 - تحظر الدعاية لأي مرشح داخل اللجان الانتخابية بأي صورة من الصور.

4 - وأية إضافة أو إشارة في ورقة الانتخاب تبطلها، وفي كل الأحوال، إذ يجب ألا تحتوي بطاقات الاقتراع على علامات تنتهك قاعدة سرية التصويت.

5 - ضرورة اختيار مرشح واحد لمنصب النقيب.

6 - ضرورة اختيار (6) أسماء فقط لعضوية المجلس في ورقة الانتخاب، والاختيار غير مقيد بعدد المرشحين تحت السن أو فوق السن، لكن في حال اختيار عدد أقل من (6) أسماء، يبطل الصوت.

7 - يتم التصويت ببطاقة اقتراع في صندوق خاص بالنقيب، وبطاقة أخرى في صندوق خاص بعضوية المجلس.

8 - كتابة الاسم (ثلاثي) في حالة تشابه الأسماء.

9 - يستمر التصويت حتى الساعة مساءً، ويحق للجنة المشرفة على الانتخابات مدّ موعد إغلاق باب التصويت في حالات الضرورة، وفي حالة تواجد مجموعة من الزملاء في حرم اللجنة، يتم السماح لهم جميعاً بالتصويت.

10 - فرز الأصوات يتم بصورة علنية بقاعة محمد حسنين هيكل في الطابق الرابع.

11 - الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، يتم تحت إشراف قضائي كامل من السادة قضاة مجلس الدولة.

12 - لا يتم نقل الصناديق إلا في حضور مندوبي المرشحين، ويبدأ الفرز بصناديق الاقتراع المخصصة لمقعد النقيب، وتعلن نتيجته أولاً، ثم يبدأ فرز صناديق مقاعد أعضاء المجلس، على أن يتم ذلك بحضور المندوبين ووسائل الإعلام المسموح لها بالتغطية.

13 - يحق للمرشح ووكيله وأحد مندوبيه التواجد في أثناء عمل لجنة الفرز الفرعية. ولكل مرشح على منصب النقيب، الحق في التواجد وحضور وكيله، واثنين من المندوبين عنه من أعضاء الجمعية العمومية (المشتغلين)، في أثناء عملية تجميع أصوات اللجان الفرعية، التي تتم بواسطة "اللجنة العامة" في قاعة فرز الأصوات. وللمرشح أو وكيله، دون غيرهما، حق الاعتراض على سير عملية تجميع الأصوات، أو طلب إعادة فرز إحدى اللجان الفرعية.

14 - في حالة عدم حصول أحد المرشحين لمقعد النقيب على الأغلبية المطلقة وهي (50%+1) من الأصوات الصحيحة تعاد الانتخابات بين المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات، وذلك في اليوم التالي 3 مايو 2025م، من الساعة الثالثة ظهراً إلى الساعة السابعة مساءً، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية، وعند تساوي الأصوات يتم الاقتراع بين الحاصلين على الأصوات المتساوية.

15 - يكون انتخاب أعضاء المجلس بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين، فإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح يتم الاقتراع بين الحاصلين على الأصوات المتساوية.

16 - فوق السن أو تحت السن يكون عند الفرز فقط باختيار أول ثلاثة زملاء أعلى أصوات تحت السن، وإذا حصل زميل تحت السن على أصوات أعلى من الزملاء فوق السن تتم إضافته للفائزين، ويمكن أن يكون جميع الفائزين تحت السن.

نتيجة الانتخابات

وقد أسفر المشهد الانتخابي، في نقابة الصحفيين، المنعقد في 2 مايو 2025، حسبما أعلنت اللجنة المشرفة، عن التالي:

أولاً: مقعد النقيب

إجمالي عدد الأصوات الحاضرة (6051) صوتاً. عدد الأصوات الصحيحة (5970) صوتاً. عدد الأصوات الباطلة (81) صوتاً. وأعلنت اللجنة القضائية فوز "خالد البلشي" نقيباً للصحفيين لحصوله على عدد (3346) صوتاً وهو ما يزيد على نصف عدد الأصوات الحاضرة.

ثانياً: عضوية مجلس النقابة

إجمالي عدد الأصوات الحاضرة (6051) صوتاً. عدد الأصوات الصحيحة (5748) صوتاً. عدد الأصوات الباطلة (303) أصوات.

وأعلنت اللجنة القضائية فوز كل من الزملاء الأساتذة التالية أسماؤهم بعضوية مجلس نقابة الصحفيين وهم: محمد شبانه حصل على (2534) صوتاً. أيمن عبد المجيد حصل على (2434) صوتاً. حسين الزناتي حصل على (2376) صوتاً. محمد السيد الشاذلي حصل على (2348) صوتاً. محمد سعد عبد الحفيظ حصل على (2267) صوتاً. إيمان عوف حصلت على (1764) صوتاً.

الخاتمة

تابع مندوبي المرصد المصري للصحافة والإعلام عن قرب مشهد انتخابات التجديد النصفي بنقابة الصحفيين، إذ شاركوا في فعالياته بداية من مراقبة اكتمال النصاب اللازمة لانعقاد الجمعية العمومية، مروراً بالجمعية العمومية نفسها، وما شهدت من أحداث وتعليقات وما خلصت إليه من توصيات، وصولاً إلى انطلاق المشهد الانتخابي ذاته بدء التصويت، سير العملية داخل اللجان ونقل الصناديق إلى قاعة الفرز، متابعة عملية الفرز نفسها، عبر التواجد في قاعة محمد حسنين هيكل، وصولاً إلى إعلان النتائج.

وبصفة عامة، جاءت المخالفات محدودة لا تؤثر بشكل حقيقي على سير العملية، ومعظمها ناجم عن سلوكيات فردية غير مقصودة. في حين كان المشهد ككل جيد بصورة كبيرة. أما المخالفات فقد كان أبرزها، استمرار الدعاية للمرشحين أمام اللجان. واستخدام الأطفال في توزيع الدعاية على المشاركين في التصويت أمام اللجان.

التوصيات

بالنظر فيما تم استعراضه خلال التقرير يمكن أن نخلص إلى عدد من التوصيات، هي:

1 - ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية؛ بما يضمن للمحوسين- الصحفيين والإعلاميين في هذا السياق- محاكمة عادلة؛ عبر المثلث أمام القاضي الطبيعي، والافراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد أو حتى التحقيق حضورياً، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلقة بالحرية الشخصية. وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة/ات والإعلام على ذمة قضايا تتعلق بالنشر.

2 - أن تلعب المؤسسات ذات الصلة دور أكبر في حماية الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من الانتهاكات التي يتعرضوا من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

3 - ضرورة التفكير في جملة من الإجراءات القانونية والإدارية التي تسهم في تقليل حالات "منع التغطية"، وإيجاد صيغة تواصل وتعاون بين الصحفيين والمؤسسات الحكومية، بشكل يضمن حقوق الصحفيين في التغطية والحصول على المعلومات اللازمة.

4 - أن تلعب المؤسسات ذات الصلة دور أكبر في حماية الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من الانتهاكات التي يتعرضوا من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

5 - ضرورة التفكير في جملة من الإجراءات القانونية والإدارية التي تسهم في تقليل حالات "منع التغطية"، وإيجاد صيغة تواصل وتعاون بين الصحفيين والمؤسسات الحكومية، بشكل يضمن حقوق الصحفيين في التغطية والحصول على المعلومات اللازمة.

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلًا. يُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته. ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية. يمثل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.



المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

 www.eojm.org

 info@eojm.org

 01557774094

 EOJM

 EOJM

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسية في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توفر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org